مجلس نابلس
(٢٣ يناير ١١٢٠ م)
وأحوال مملكة بيت المقدس الصليبية

د. / حسين محمد عطية
كلية الآداب – جامعة طنطا

في ٢٣ يناير ١١٢٠ م عقد فرنج مملكة بيت المقدس الصليبيـــة اجتماعـــا في مدينة نابلس برئاسة الملك بولدوين الثاني (١١١٨-١١٣٠م) وجـــيرموند بطريـــرك كنيسة بيت المقدس (١١١٨-١١٢٨م). وضم المجلس كل كبار رجال الدين والســادة العلمانيين بالمملكة. وعرف هذا الاجتماع بمجلس نابلس Council of Nablus [1] وبصفة عامة، فأن اجتماع هذا المجلس لم يشد-بدرجة كبيرة-حتى الآن، انتباه مؤرخي الحروب الصليبية الحديثين. ومن عرض له منهم، عالجة بشكل سريع وبالمصادفة خـلال معالجته لمؤسسات مملكة بيت المقدس الصليبية [2]، الأمر الذي جعله يتـــواري، مـــن حيث الأهمية، دون أن يشعر به قارئ تاريخ هذه المملكة الناشئة. وهذا البحث، هـــو محاولة لإلقاء الضوء على طبيعة هذا المجلس، وأسباب انعقـــاده، وأهدافـــه، وطبيعـــة القرارات التي تضمنها المرسوم الذي أصدره المجتمعون فيه، ومدى توافقها مع ضـــرورة انعقاده، ومدى ارتباطها بأحوال مملكة بيت المقدس الصليبية آنذاك، وأخيراً، موقـــف المؤرخين اللاتين تجاه هذا الحدث.

أما عن طبيعة هذا الاجتماع، فقد اعتبره وليم الصوري-الذى افـــرض لهـــذا المجلس فصلاً كاملاً من حوليته-"اجتماعاً شاملاً ومجلســـاً عامـــاً"-Co nventum publicam et cu riam generalem [3]. أما فى عنوان هذا الفصل، فقـــد جعلـــه وليم "مجلساً كنسياً" synodus [4]. كما اعتبره كذلك الكاتب البندقى جربـــانوس Cerbanus، حيث أشار في رسالة له إلى أسقف كاستللر يونفاس فالييه Bonifazio Falier، ألي مجلس كنسى Synodo Celebrata عقده بطريرك بيت المقدس وملـــك بيت المقدس [5]. وكان عنوان الوثيقة الرسمية التي تضمنت قرارات المجلس، هو "مجلـــس نابلس" Concilum Neapolitanum الذي دعـــا ألي انعقاده كـــل مـــن الملـــك والبطريرك[6]. واعتبره المؤرخ هانز ماير "برلماناً "p arlement لمشاركة العلمـــــانيين من ســـادة المملـــكة الصليبية فيه[7]. ولما كان المجلس الكنسي يعقـــد دائمـــا برئاسة البطريرك، وفى مقره الكنسي في بيت المقدس ولا يشارك فيه العلمانيون، ولمـــا كـــان بطـــارقة بيت المقدس يشاركون دائما في مجالس المملكة التي تنـــاقش أمـــوراً تخـــص المملكة بصفة عامة، فإنه مـــن الممكن اعتبار هذا الاجتماع مجلساً صليبيا عاديا مثـــل

كل المجالس الصليبية التي كان الملك يدعو لاجتماعها، ونقطة الاختلاف الوحيدة بين مجلس نابلس وهذه المجالس الأخرى هو أن الذي دعا إلية الملك والبطريرك معاً. وسنعرف بعد ذلك أن هذه الدعوة المشتركة ترتبط ارتباطا وثيقا بالهدف الحقيقي لانعقاد هذا المجلس.

وفى الحقيقة، فأن السباب التي دعت إلى انعقاد هذه المجلس كانت عديدة، والتعرض لها سيلقى الضوء على أحوال مملكة بيت المقدس الصليبية بخاصة، وأحوال الصليبيين في بلاد الشام بعامة. وقد ذكر وليم الصوري سببين لانعقاد هذا المجلس، وهما المحن الطبيعية التي أحاطت بالصليبيين لهجمات أسراب من الجراد والفئران لمدة أربع سنوات متتالية "أهلكت فيها المحاصيل بالكامل، حتى بدا وكأن العالم بأسره سيفتقر إلى الخبز... هذا بالإضافة ألي الهجمات التي شنها العدو كل يوم كل يوم تقريبا"[٨]. وكغيره من الفرنج، فقد أرجع وليم الصوري كل ما تمر به المملكة من محن ومشاكل إلى آثار الصليبيين، الذين وقع عليهم غضب الرب. وبذلك يكون الهدف من وراء عقد هذا المجلس-بالنسبة لوليم الصوري-هو إجراء الإصلاح المناسب لأعمال الفرنج الشريرة، ورفع مستوى الأخلاق بينهم، والمحافظة على النظام[٩]. إلا أن ما أورده رئيس أساقفة صور من أسباب وأهداف لم تكن هي كل الحقيقة. خاصة وأن ما لم يورده-ومن المؤكد أنه يعلمه-أو ربما ما لم يرغب في تسجيله، من أسباب وأهداف؛ قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً، أكثر مما أورده، بطبيعة القرارات التي اتخذها مجلي نابلس. لذلك يجدر بنا أن نلقى الضوء على أحوال المملكة الصليبية والفرنج معاً لنحدد السباب والأهداف الحقيقية من وراء انعقاد مجلس نابلس.

فقد اعتلى بولدوين الثاني عرش مملكة بيت المقدس الصليبية، وبدأ يمارس سلطاته الملكية في ١٤ أبريل ١١١٨م، أي قبل انعقاد مجلس نابلس بحوالي عامين[١٠]. وبمجرد أن بدأ عهد الملك بولدوين، بدأت المشاكل تحيط به، وتزيد من أعبائه كحاكم للملكة الصليبية، كما أضافت إلينا أعباء جديدة، وهى حماية وتدبير أمور الإمارات الصليبية فى شمال الشام، وبالتحديد في إمارة إنطاكية الصليبية. فقد كانت الأحوال الاقتصادية لمملكة بيت المقدس الصليبية في تدن واضح، نظراً لما تعرضت له البلاد طيلة أربع سنوات من القحط الذي سببته هجمات الجراد والفئران التي أشار إليها بالتفصيل وبانزعاج شديد القس الخاص بالملك

بـــولدوين، المـــؤرخ فولشر الشارترى[١١]. هـــذا ألي جـــانب ما سببته الزلازل الـــتي ضـــربت أملاك الصليبيين في نواحي إنطاكية، وطرابلس، والمملكة الصليبية نفســـها، من خسائر، في أعوام ١١١٤م و ١١١٥م و ١١١٧م، وخاصة في العام الخير الـــذي اجتمعت على الفرنج خلاله أهوال الزلازل وهجمات الجراد والفـــئران [١٢]. وبـــدأ النشاط الزراعي في المملكة في التدهور على عكس ما كان في الســـابق، مـــن وفـــرة المحاصيل الزراعية والفاكهة، وانتعاش للحياة الزراعية فيها، الأمر الذي اندهش له كـــل من الرحالة الروسي دانيال الراهب في عام ١١٠٦-١١٠٧م، والمؤرخ إيكهارد في عـلم ١١١٥م[١٣].

هذا الى جانب ما تعرض له الصليبيون بصفة عامة من ضغط إسلامي عرضـهم لحظر بالغ. ففي الجنوب، علم بولدوين بأنباء قيام تحالف وشيك بين دمشق والقـاهرة، ولما كان الصليبيون قد اعتمدوا منذ بداية دخولهم ألي ديار الإسلام، علـــى انشـــقاق الصف الإسلامي الذي مكنهم من إقامة ركائزهم في المنطقة بسهولة [١٤]، فأن تركـــيز للجهد الإسلامي كان يشكل خطراً كبيراً عليهم. وهذا ما دفع جوسلين كورتينـــاى أمير الجليل السابق الى البقاء في فلسطين لمعاونة الملك بولدوين الثانى دون التوجـــه الى إمارته الجديدة الرها، التى تقرر أن يحل فيها محل الملك بولدوين أميرهـــا الســـابق[١٥]، واضطرا معا إلى مواجهة طغتكين أتابك دمشق الذي طالبهم برد كل ما يقع وراء نهـــر الأردن من الأراضي، بعد أن وثق من نيل المساعدة من مصر[١٦]. وحشـــد بولدويـــن القوات من المملكة ومن إنطاكية وطرابلس، بالإضافة إلى قوات جوســـلين، واســـتعد بالقرب من أسدود لمواجهة قوات دمشق، فى الوقت الذي احتشد جيش مصري علـــى الحدود الجنوبية للمملكة الصليبية[١٧]. وإذا كان الأمر قد انتـــهى دون قتـــال بـــين الطرفين، بعد ثلاثة أشهر من المواجهة السلبية، فقد قام بولدوين وجوسلين معاً، بعـــد فترة قصيرة، بالتصدى لقوات دمشق، وأغارا على إقليم حوران، وأوقعا الهزيمة ببـــورى إبن طغتكين [١٨]. وكان على بولدوين أن يسارع بعد ذلك إلى إقليم شـــرق الأردن لنجدة جوسلين الذي حوصر في كمين أعده له البدو بالقرب من نهر اليـــموك[١٩]. ولم يسترح بولدوين في إقليم طبرية بعد نجدته لجوسلين إلا وجاءته الرسل مـــن إنطاكيـــة يطلبون منه الإسراع لنجدتها من براثن غيلغازى الأرتقى وحلفائه [٢٠]. وكان علـــى الملك الصليبي أن ينهض بمهام كثيرة، فقد انهزم روجر الأنطاكى أمير إنطاكية، وقتـــل مع كل فرسانه، وأبيد جيشه في موقعة ساحة الدم Ager Sanguinis في ٢٨ يونيـــو ١١١٩م / ١٦ ربيع الأول ٥١٣ هـــ بعد أن تخلى عن حـــذره ولم ينتظـــر قـــدوم بولدوين لمساعدته ضد خطر الاراتقة، وينظم أمورها، ثم يدخـــل في معركـــة ضـــد

إيلغازىوحليفة طغتكين أتابك دمشق عند قرية هـــاب في ١٤ أغســطس ١١١٩م، واضطر الى البقاء في شمال الشام حتى ديسمبر ١١١٩م [٢٢].

وإذا كانت كارثة إنطاكية ق وحدت بين إمارات الفرنج، وأملت عليــهم أن يركزو جهودهم ويوحدوا صفوفهم أمام خطر المسلمين؛ فأنها قد ألقت على كــاهل ملك بيت المقدس عبء الدفاع عن كل الركائز الصليبية في بــلاد الشــام، وأعــالي الفرات. هذا الى جانب عبء إصلاح أحوال مملكته والدفاع عنها. ضد نفس الخطــر أيضاً[٢٣].

وكان على بولدوين أن يستعد لمواجهة خطــر المســلمى بعــدة إجــراءات ضرورية. فبعد أن منح طائفتي الفرسان الرهبان الناشئتين من الإستبارية والداوية كثــيرا من الامتيازات، ليمدا الكيان الصليبي بجيش منظم وثابت يتألف من مقاتلين مدربــين لتعويض النقص الدائم في الموارد البشرية التي يحتاجها[٢٤]، بعد ذلــك، كــان علــى بولدوين أن يعالج مشكلة أخرى لا تقل خطرا على الفرنــج مــن خطــر المســلمين والكوارث الطبيعية، التدين الأخلاقي لفرنج المملكة الصليبية. فبالرغم مــن أن حيــاة الفرنج في الشرق كانت محفوفة بالخطر الإسلامي في كل وقت؛ إلا أن الخوف والقلــق في حياتهم لم ينفصلا كثيرا عن حياة المرح والبذخ والخيانة، كما أن القلــق شــجعهم على الانغماس في اللهم والمباذل [٢٥]. وقد لاحظ المؤرخ اللاتيــني المعــاصر فولشــر الشارترى مدى حرص الفرنج على الحياة اكثر من الموت في سبيل الدفاع عن الكيــان الصليبي. وكان هذا من العوامل التي دفعت بولدوين إلى عدم مبادئه طغتكين بالقتــال عند أسدود، لينتهي الأمر بانسحاب كل من الطرفين دون مواجهة الآخر [٢٦]. وربمــا لاحظ بولدوين تراخى قواته في القتال، الأمر الذي لاحظه أيضاً المسلمون وجزع منــه المؤرخ فولشر الذي أيقن الروح العسكرية لدى الفرنج وعــدم التزامــهم ســيمكن المسلمين من قهرهم حين أورد لنا على لسان أحد المقاتلين المسلمين فحوى كل ذلــك حين وجه المسلم كلامه إلى جندي صليبي كان في مواجهته في موقعة هاب قائلا لــه "أقول لك أيها الفرنجى، أأحمق أنت فتجهد نفسك عبثا؟ فليس لكم بالفوز علينا قــط، إذ أنكم قله ونحن كثرة. والحق أن إلهكم قد تخلى عنكم لعلمــه بــأنكم لا تقيمــون شرائعه كما حق عليكم، ولا تحفظون الأيمان والصدق فيما بينكــم ولاريــب أننــا سنقهركم في الغد ونهزمكم". ويرى فولشر بأن علاج ذلــك لا يتــأتى إلا إذا أقــوم الفرنج أخطاءهم [٢٧]. ونفذ بولدوين ذلك . فلكي يضمن إخلاص أتباعه من نبــلاء الفرنج وجنودهم، والتزامهم بالعلاقة الإقطاعية بينهم وبينه كملك لهم، بما يكون قــد اصدر أول مجموعة قوانينه tablissement التي تسمح له بمصادرة إقطاع تابعة إذا ما

ارتكب أى من المخالفات التي وردت في مجموعة القوانين هذه دون محاكمة[٢٨].وإذا كان هذا التشريع يضمن للملك ولاء أتباعه من الفرنج والتزامهم بتلبية داعي الحرب بصفة خاصة، فان أهم إجراءات بولدوين قد جاء في صورة غالبية القرارات التي أصدرها مجلس نابلس، والتي تعالج التدنى الأخلاقي لفرنج المملكة بصفة عامة، وليس النبلاء منهم فقط.

وقد بدأت فعاليات اجتماع الفرنج في مجلس نابلس بعظة دينية ألقاها البطريرك جيرموند لإعلان الجميع الندم والتوبة عن ارتكاب المعاصي والذنوب، وطلب الصفح من الرب الذي صب عليهم جام غضبه[٢٩]. وكان الجو العام الذي طغى على اجتماع مجلس نابلس قد اتسم بمسحة من الندم. ويتضح ذلك من الثلاثة قرارات الأولى من مجموع الخمسة وعشرين قرارا التي تضمنها المرسوم الذي أصدره المجلس. وحقيقة الأمر أن هذه القرارات الثلاثة الأولى لم تكن لمجرد التكفير عن الخطايا بل إنها تشارك بقية القرارات من حيث إلقاء الضوء على أحوال المملكة الصليبية فى بداية عهد بولدوين الثاني، وتنفرد عن بقية القرارات في أنها تحدد طبيعة العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبتعبير أدق بين الملك بولدوين الثاني وبطريرك كنيسة بيت المقدس، وتوضح بجلاء الظروف التي دفعت الملك الصليبي الى إصدار هذه القرارات الثلاثة.

ففي القرار الأول "يرد" بولدوين إلى البطريرك عشر دخل الملك من كل مدن بيت المقدس، و نابلس، وعكا، حيث لم يكن قد تم تنصيب أساقفة في المدينتين الأخيرتين. وإذا تم انشاء أسقفيات في هاتين المدينتين، فعلى البطريرك أن يقرر لها العشور الكنسية المقررة على دخل كل منهم، والتى تقرر ردها الى الكنيسة، حسب احتياجات البرشيات الواقعة في إقطاعاتهم[٣١]. وفى القرار الثالث، قرر البطريرك جيرموند أن يتسلم هذه العشور المستحقة له ولأساقفته، الحاضرين أو الغائبين عن الاجتماع، حسب احتياجات أبرشية كل منهم[٣٢]. وبالرجوع الى تفاصيل هذه القرارات الثلاثة، نجد أن الملك-في القرار الأول-"يرد" العشور الى الكنيسة ونجده في القرار الثانى-يعترف وباروناته بأنهم يسعون الى التفكير عن خطيئة الغطرسة superbia التى ارتكبوها فى حق رجال الدين عندما حبسوا تلك العشور عن الكنيسة. ولذلك فالملك واتباعه يطلبون الصفح. وفى القرار الثالث نجد البطريرك وقد غفر لهم ذلك التصرف، وأحلهم من الالتزام بتأدية هذه العشور عن الفترة السابقة لانعقاد مجلس نابلس.

وفى الحقيقة لم يكن الندم أعلنه الملك بولدوين أو الاعتراف بالذنب في حق الكنيسة ورجال الدين لمجرد دافع من التقوى والورع،

أو التـــوبة والتكفـــير عن الذنـــوب، وإنـــما بدافـــع مختلف تمـــام، وهـــو التنـــازل عـــن سلطـــات لطالـــما مارسها سابقـــوه ولاحقـــوه من ملـــوك بيت المقـــدس فـــي أمـــور تـــخص الكنيسة. فمـــن المعروف أن المنك بولـــدوين الأول كانت لـه السيطـــرة علـــى الدخـــل الكنســـي، ولم يتنازل عن ذلك أبدا[٣٣]. وبمقارنه فحوى القرارات الثلاثة الأولى فيما يخص العشور التي ردها الملك إلى الكنيسة بما كان يحـــدث قبل انعقاد مؤتمر نابلس يمكن التثبت من محاولة بولدوين الثاني شراء رضى الكنيســـة في شخص البطريرك. فلم يكن هناك فرق بين الشعور التي ردها الملك، في القـــرار الأول، وبين تلك التى تقرر أن يردها باروناته، إلى الأبرشيات التي تقع في نطاق إقطاعـــلهم-في القرار الثاني-،لأن القرار الثالث يوضح أن البطـــــريرك والأســـــاقفة هـــم الذيـــن يتسلمون العشور لأنفسهم على أن تصرف حسب احتياجات أبرشياهم. ولما لم يكـــن هناك-حتى عام ١١٢٠م-نظام محدد للأبرشيات التي تقع في المناطق الريفية، حيـــــث ندر التنظيم الكنسي اللاتيني في الريف بسبب عادة استيطان اللاتين الذين تركـــزوا في المدن، حـــتى أن الســـيـــد الإقطـــاعي اللاتيني لم يكن يقطن الريف، وإذا ما اســـــتقر الفرنجة في الريف، فأنهم كانوا يعيشون في قرى مغلقة لا يخالطون فيها نصارى الشـــام ولا مسلمة . وبذلك لم تتوفر الحاجة الى كنيسة الا في مواضع قليلة من الريـــــف[٣٤]. وكانت الأسقفية تطابق الأبرشية؛ لذلك فأن العشر كان يخص الأســـــقف، علـــى أن يضمن دخلا لكل أبرشيه تنشأ في أي مكان يتبع الأسقفية.

ولكن اختلف الأمر بين العشور التى ردها الملك والعشور التى ردها البارونات من حيث النطاق الحدودي الذى يتصرف فيه البطريرك في أموال العشور التي يدفعهـــا الملك، والنطاق الذي يتصرف فيه السقف في تلك الأموال. فبناء على ما جاء في القرار الأول فإن الملك قد رد العشور عن دخله من مدن بيت المقدس و نـــابلس وعكـــا الى البطريرك حسب ما تقتضيه احتياجات اسقفيته sicut ratio diocesis exigit[٣٥]. ومعنى ذلك أن البطريرك لم يكن ليستطع أن ينفق هذا الدخل ارج نطاق المنطقة الـــتى تقع تحت نفوذه فعليا أى مقر كرسيه الكنسي. ولما كانت مدن بيت المقدس و نـــابلس وعكا هي مراكز الدومين الملكي، ولما كان الدومين الملكي يتطابق في حـــــدوده مـــع أسقفيه البطريرك فإن البطريرك ليس له الحق في التصرف في أموال العشـــــور خـــارج نطاق هذه الحدود. وهى الحدود التابعة لكنيسة بيت المقدس فقط. ولكن القرار نـــص على أنه أذا نصب أساقفة في نابلس أو عكا فكان البطريـــــرك-كمـــا نـــص القـــرار بوضوح-مجبرا على أن يدع الأساقفة الجدد يحصلون على ذلك الجـــزء مـــن العشـــر المفروض على دخل الملك عن نابلس وعكا. أى أن البطريرك حق التصرف في مـــــال

العشور خارج نطاق كنيسته في بيت المقدس. أما البارونات، فإذا كانوا قد تنازلوا عن حق التحكم في العشور الكنيسة، فأنهم قد حافظوا على واحدة من مصالحهم الرئيسية. فحدود الأسقفيات لم تكن في الغالب تتطابق مع حدود إقطاعات البارونات. كما أن أملاكهم انتشرت خارج مقار بارونياتهم لذلك رد البارونات أموال العشور إلى رجال الدين ليتصرفوا فيها حسب احتياجات أبرشية كل منهم Prout parochiarum suarum ratio exigit[٣٦]. أي أن رجل الدين لا يستطيع أن يصرف هذه الأموال خارج نطاق مقر أبرشيته حتى ولو كان سينفقها في موقع يتبع أبرشيته كنسيا، لكنه لا يدخل في نطاق المدينة التي تقع فيها أبرشيته. وبذلك يكون الملك قد تغاضى عن حق لم يتغاض عنه بارونا ته. وكذلك أقر مجلس نابلس مبدءا جديدا لم يكن معمولا به من قبل، ويدل على حجم التنازلات التي وافق عليها بولدوين الثاني إرضاءا للبطريرك. ففي القرار الثاني للمجلس جاء أن ملاك الأراضي من البارونات-وليس مستأجريها أو المنتفعين بها أو الذين يعملون فيها كأتباع للبارون-هم الذين يؤدون ضريبة العشر للكنيسة. ولكن الكنيسة بفرض العشر على السادة من الفرنج، تكون قد وصلت الى جمع المسيحيين من غير اللاتين والمسلمين، بجم عشر ما يدفعونه لصاحب الإقطاع من اللاتين. وكان فرض العشر على اللاتين فقط من شأنه أن يمنح الكنيسة حصيلة أقل. لأن غالبية سكان الريف كانوا من المسيحيين الشرقيين والمسلمين. وبعد أن كانت الكنيسة-قبل عهد بولدوين الثاني-تجبى العشر من فلاحى الأرض التي تملكها فقط، أصبحت تجبيه بطريق غير مباشر من أقرانهم الخاضعين للسادة من اللاتين[٣٧].

وإذا قارنا بذلك ما كان يحدث في عهد بولدوين الأول ندرك حجم التنازل الذي اقر به بولدوين الثاني للكنيسة في حقوق لم تنازل عنها سلفه أبدا. ففي الحقيقة لم يكن ملك بيت المقدس ليتدخل في تصرفات البطريرك في أية أمور كنسية، إلا إذا تعلق الأمر فقط بالدخل الكنسي، فهنا كان يتوجب على البطريرك أن يحصل على موافقة الملك حين التصرف فى هذا الدخل. فعندما اراد البطريرك إبريمار Ebremar (١١٠٢-١١٠٨م) أن يحدد رواتب لكهنة القبر المقدس في عام ١١٠٢م، فقد حصل أولا على موافقة الملك بولدوين الأول، بل انه وثق المرسوم الذى أصدره بشأن ذلك بخاتم الملك[٣٨]. وعندما أراد البطريرك أرنولف (١١١٢-١١١٨م) أن

يخص في عام ١١١٢م جزءا من العشور التى يؤديها له بعض ملاك الأرض من اللاتين لإعادة بناء كنيسة جوسفات Josphat التى تقع خارج نطاق مدينة بيت المقدس من جهة الشرق ، وعندما منح نفس البطريرك فى عام ١١١٤م عشور بيت المقدس الى كهنة القبر المقدس، في الحالتين، كان ذلك بمشاورة الملك consilio regis، وبعد أن قدم الى الملك التماسا بذلك، وأمره الملك بتنفيذ ذلك. وحتى عهد بولدوين لم يكن من حق رجل الدين أن يتصرف في أموال العشر إلا في حدود إقليم كنيسته فقط، فقد فرض أسقف بيت لحم ضريبة العشر على كونت عسقلان في عام ١١٦٠م في عهد الملك بولدوين الثالث (١١٤٣-١١٦٣م) ولكن لم يسمح للأسقف أن ينفق عائد هذه الضريبة في مدينة الخليل التي كانت أيضا تتبع أسقفية بيت لحم لكنها تقع خارج حدود كونتية عسقلان [٤٠].

ومن المعروف أن الكنيسة في البداية قد واجهت متاعب كثيرة لتحمل البارونات اللاتين على الاعتراف بمبدأ العشر الكنسي [٤١]. فقد قام تنكريد أمير الجليل (١٠٩٩-١١٠١م) باستغلال كل أملاك دير جبل طابور [٤٢] لأغراض خاصة. ولم يرد تنكريد هذه الأملاك للدير إلا برحيله إلى إنطاكية في عام ١١٠١م [٤٣]. وتم الاتفاق على أن يتسلم الدير إحدى عشرة قرة في إقليم الجليل، وأربعة أخرى تقع شرقي نهر الأردن ولم يكن-بالطبع-من السهل أن يترك تنكريد هذه القرى للكنيسة إلا لأن قرى الجليل كانت خربة تماما، بينما كانت قرى شرقي الأردن لا تزال بأيدى المسلمين. واحتفظ تنكريد بأربعة قرى أخرى لم يسلمها للدير، وبقيت في ايدى فرسانه، لندرة الاراضى ولحاجة فرسانه إليها. ولم يحصل الدير من هذه القرى الأربعة إلا على العشر من دخلها فقط، وكان ذلك قد تم بموافقة الملك بولدوين الأول الذى لم يؤكد هذه الاتفاقية إلا فى عام ١١٠٦م [٤٤].

وهكذا، إذا كان الملك بولدوين الأول وغيره من ملوك بيت المقدس قد فرضوا سيطرتهم على دخل الكنيسة، وكذلك فعل أتباعهم من السادة اللاتين، فلم إذن تنازل الملك بولدوين الثاني عن ذلك؟. والإجابة على هذا التساؤل تقتضي تفحص الظروف التي أحاطت باعتلاء بولدوين الثاني عرش المملكة الصليبية.

فقد مات الملك بولدوين الأول دون أن يحدد من يخلفه بي حكم المملكة وانعقد مجلس المملكة، وتقرر أن يبعث الفرنج الى يوستاش الثالث Eustace كونت بولوينا، وهو الأخ الثالث لكل من جودفرى وبولدوين الأول، ليحضر الى الشرق ويتولى أمر المملكة الصليبية. إلا أن يوستاش قد علم وهو في ابوليا بإيطاليا، باعتلاء بولدوين دى بورج عرش المملكة، فعاد

يوستاش الى بولونيا، ولم يشأ أن يواصل رحلته الى بلاد الشام ليقاتل في سبيل إرث بعيد. وفى الحقيقة، فقد تم اختيار الملك بولدوين الثاني ملكا بعد مناورة قام بها جولسين كورتيناى أمير الجليل، أقوى أعضاء المجلس نفوذا، وأيده في ذلك البطريرك أرنولف، واستطاع الاثنان إقناع المجلس باختيار بولدوين الذي حضر جنازة الملك الميت في يوم الأحد ٧ أبريل من عام ١١١٨م[٤٥]. وفى يوم الأحد التالي ٧ أبريل ١١١٨م، قام البطريرك أرنولف بإعلانه ملكا على مملكة بيت المقدس الصليبية[٤٦]. وإن كان البطريرك جيرموند قد توجه رسميا في ٢٥ ديسمبر من عام ١١١٩م[٤٧].

وبالنسبة لوليم الصوري، الذى روى تفاصيل غالبية هذه الاحداث، فأن الطريقة التى اعتلى بها بولدوين العرش تعتبر غير شرعية، ويرى أن جولسين قد ابرم مع بولدوين صفقة ناجحة، فقد أيده في الحصول على تاج المملكة، في نظير أن يترك له بولدوين كونتية الرها[٤٨]. وإذا كان جولسين قد حصل على المقابل، فلماذا لا يكون البطريرك أرنولف قد سعى ألي المقابل يخصه هو، أى أن يمنح بولدوين الكنيسة مطلق الحرية في التصرف في دخلها، أو على الاقل في الجزء الاكبر منه، وهو أموال العشور الكنيسة، وبذلك تنتهي سيطرة ملوك بيت المقدس على هذه الأموال. وقد واتت الفرصة البطريرك، وكان علية أن يستغلها. ففي عهد بولدوين الأول كان ارنولف اضعف الاثنين. ولم يشأ أن يختلف مع الملك الذي طالما تدخل في كل ما يخص دخل الكنيسة، والذي كثيرا ما اخضع لسطوته كل بطارقة بيت المقدس السابقين. وقد واجهت أرنولف في عهد بولدوين متاعب كثيرة استمرت حتى عام ١١١٦م حتى يثبت نفسه في كرسي البطريركية [٤٩]. وكانت هناك أسباب كثيرة للهجوم علية. وكانت أهم الاتهامات التي وجهت إليه هي الوقيعة التي حاكها بين بولدوين الأول والبطريرك دايمبرت البيزى، كما تصرف أملاك الكنيسة على هواه، فقد زوج إبنة أخته إما Emma من يوستاش جارنييه Garnier Eustace ومنح الأخير مدينة أريحا مهرا، على الرغم من أن المدينة كانت من أملاك كنيسة بيت المقدس؛ إلي جانب دخل المدينة الذي قدره وليم الصوري بخمسة آلاف قطعة ذهبية. كما أتهم أرنولف بإقناع الملك بولدوين الأول بالزواج من امرأة أخرى بينما كانت زوجته على قيد الحياة. كما كان سجله الوظيفي في بطريركية بيت المقدس غير مشرف، فقد عين بطريركا لأول مرة في عام ١٠٩٩م وعزل من منصبة بعد عدة أشهر، ثم عين مرة أخرى في عام ١١١٢م، وتم عزله في عام ١١١٥م، ولكنه عاد ألي منصبه بتوصية من البابوية، وبقى بطريركا حتى مات في عام ١١١٨م. وكان

توليه المنصب غما بمؤامرة يحيكها ضد البطريرك المعين، أو بتملقة للبابوية. هذا الى جانب سلوكه الشائن مع النساء[٥٠]. ولما كان تحكم السلطة العلمانية في العشور الكنيسة أمرا بغيضا بالنسبة لأرنولف، وهو الذي يريد أن يطمس سجله الحافل بالنقائص، الذي يضعف من موقفة أمام ملك بيت المقدس، فقد أراد يظهر بمظهر مصلح كنيسة قوية، بان ينهى تحكم الملوك في أموال الكنيسة، وقد واتته الفرصة في عهد بولدوين الثاني الذي رأى، ومـوقف أرنولف أقوى من موقفة، أن تحكم الملكية في دخل الكنيسة أمر لا يتفق والظروف الراهنة. من هنا، ومن موقف كل من الرجلين، الملك بزلدوين الثانى، والبطريرك ارنولف، كان الجو مهيئا لعقد صفقة مفيدة لكيهما، وتم عقدها بالفعل. وقد مات أرنولف في ٢٨ أبريل ١١١٨م[٥١] أي بعد أسبوعين من اعتلاء بولدوين الثانى عرش المملكة، واعتلى البطريرك جيرموند كرسي البطريركية، وربما تمت مناقشة أتمام الصفقة وتنفيذها معه. إلا أن الملك أضطر للذهاب الى شمال الشام لنجدة إمارة إنطاكية بعد موقعة ساحة الدم، وعاد الى بيت المقدس في ديسمبر ١١١٩م، حيث تم تتويجه رسميا كملك على يد البطريرك جيرموند وذلك في ٢٥ ديسمبر ١١١٩م. وفى الشهر التالى وبالتحديد في ٢٣ يناير ١١٢٠م قام الملك بدفع المقابل الخاص به فى هذه الصفقة عندما دعا بمشاركة البطريرك الاجتماع بمجلس نابلس. وبعد أن ألقى البطريرك بعظته، رد الملك بخشوع تام، وفى إعلان صريح عن توبته، العشور للكنيسة معترفا بخطيئة التحكم في هذه العشور. لذلك كله لم يكن تدين بولدوين الثاني، ولا كثرة صلواته التي أدت إلي تصلب ركبتيه-كما يصفه وليم الصوري-هما اللذان دفعاه الى التنازل عن سلطات مارسها بولدوين الأول، وإنما للحصول على رضى الكنيسة والتصالح معها في وقت كان نفس الأمر على وشك أن يتم بين البابوية والإمبراطورية، الأمر ما الذي أبهج المؤرخ المعاصر فولشر الشارترى [٥٢].

وإذا انتقلنا إلى بقية القرارات التي تضمنها مرسوم مجلس نابلس نجد انها في مجملها تعالج التدنى الأخلاقي الذي تفشى بين الصليبيين في المملكة، الأمر الذي لا يتناسب وحجم المخاطر التي تحيط بها وبسائر الإمارات الصليبية في بلاد الشام. وكانت هذه القرارات لإصلاح أحوال المملكة التى كان عليها أن تنهض بمهمة حماية الكيان الصليبي ككل إلى جانب مهمة التوسع على حساب المسلمين في بلاد الشام. ولينجح الصليبيون في كل ذلك كان لابد من الارتقاء بالمستوى الأخلاقي-وبشكل ثابت-للفرنج. ولم يكن هذا يتأبى إلا بإصدار قانون يتخذ صفة رسمية ليلتزم به الجميع. وليس كما كان يحدث من قبل من مجرد دعوة يوجهها رجال الدين والقادة الى

أتباعهم من الفرنج بالتحلي بالأخلاق السوية فيما بينهم ليؤيدهم الرب فى قضيتـــهم، وسرعان ما ينسون فحواها بعد انتهاء كل أزمة تحيط بهم.

فمن المعروف أن الحملة الصليبية الأولى-منذ البداية-وعلى الأقـــل بالنســبة لمفهوم من شاركوا فيها- أنها رحلة حج إلى الأراضي المقدسة، وعمل تكفيري تغفر في مقابلة كل الذنوب[٥٣]، وأن الحرب ضد المسلمين هـــي حـــــرب مقدســة[٥٤]. واعتقـــد الصليبيون أن مجـــرد المشاركة في الجهد الصليبي من شأنه أن يغفر لهم كـــل شئ. فانغمسوا في كثير من الانحرافات[٥٥].وكان الجزء الأساسي من هذه الانحرافـلت، التي جبلوا عليها، يتضمن الخطايا الجنسية كارتكاب فاحشة الزنا أو اللواط، الى جانب السرقة [٥٦]. واعتاد المؤرخون اللاتين ورجال الدين المشاركون في الحملة على إرجـاع كل كارثة حربية أو طبيعية تحيط بهم إلى غلو الفرنج في ارتكاب المعـــاصي. فـــيرجع فولشر الشارترى سبب وقوع الفرنج في كمين السلاجقة عند دوريليوم الى خلاعـــة الفرنج[٥٧]. وعند وصول الفرنج الى إنطاكية عربدوا في شهوة عارمة، ونســوا معـنى العفة وارتكبوا خطيئة الزنا، وانتشرت الدعارة بينهم[٥٨]. فيخبرنا جيبرنا دى نوجنـــت بقصة الراهب الذى ضبط يضاجع راهبة في المعسكر الصليبي[٥٩]. كما يخبرنا ألـــبرت دكس بقصة رئيس الشمامسة الذى وقع في أيدي السلاجقة خارج إنطاكيـــة وهـــو يمارس الزنا مع عشيقته الفرنجية [٦٠]. ولما غضب الرب على الفرنج، اشـــتدت بهـــم المجاعة، ولما اصلحوا من سلوكهم كافأهم الرب بالاستيلاء على إنطاكية. ولما دخلـــوا المدينة نسوا الرب وعادوا إلى فواحشهم، فحاصرهم كربوغا [٦١]. وبعودتهـــم مـــرة أخرى إلى السلوك القويم كافأهم الرب مرة أخرى بالأنتصـــار علـــى كربوغـــا[٦٢]. واستمر هذا التناقض الأخلاقي بين الفرنج حتى استقرارهم في الشـــرق، وأصبـــح في مفهومهم أنهم يحرزون النصر في المعارك ضد المسلمين في الحياة الدنيـــا، ويضمنـــون الخلاص في الآخرة طالما تجنبوا الزلات الجنسية[٦٣] .

من هنا تضمن مرسوم مجلس نابلس بعض القرارات التي تحد مـــن انغمـــاس الفرنج في الرذيلة واعتداء بعضهم على شرف بعض. فالقرار الرابع يقضـــي بأنـــه إذا تخوف شخص من سوء سلوك زوجته فعليه أن يواجهه الشخص المشكوك في أنه علـــى علاقة بها، ويحرم دخول منزله والحديث مع زوجته، وأن يكون ذلك بحضور شـــهود. وإذا ما اكتشف الزوج أو أحد أصدقائه أن الزوجة وعشيقها يلتقيان في منزل الزوج أو في منزل أخر، يساق الرجل الى الكنيسة التى تقوم بالتفريق بين الطرفين. فاذا ما طـــهر الرجل الآثم نفسه بالحديد المحمى يطلق سراحة بلا جناح عليه. وإذا ما عـــزز الـــزوج

موقفة واكتشف-رغم ذلك-أمرا مشينا في الحديث مع زوجته، يكون لـــه الحـــق في الانفصال عنها مقابل انتهاكا للمحاذير[٦٤].

ويقضـــى القـــرار الخـــامس بأنه إذا ضاجـــع فرنجـــى زوجـــــة فرنجـــى آخـــر، واعتـــرف بـــذلك، فانه ينفى خـــارج البلاد بأمـــر قضـــائي، وتقتـــــل الزانيـــة، إلا إذا صفـــح عنهـــا زوجهـــا، فيكـــون لـــزاما عليهمـــــا (الـــــزوج والـــزوجـــة) مغـــادرة البـــلاد إلـــى غـــــرب أوروبـــــا [٦٥]. ونلاحـــــظ أن مســـألة صفـــح الـــزوج عـــن زوجتـــه أو حـــتى التغاضي عن المر كله كانت أمرا معتادا يحدث بين الفرنج حتى بعد صدور قرارات مجلس نابلس. فقد فسرنا أسامة ابـــن منقذ، أكثر المؤرخين المسلمين اقترابا من طبائع الفرنج، هذه الظاهرة حين يرجع سبب تكرار حدوثها إلى افتقار الفرنج إلى الغيرة على العرض، المر الذي جبلوا عليه، ويعطينـا مثلا لذلك براويته عن الفرنجى الذي عاد إلى منزله ليجد زوجته في فراشة مع فرنجـــى آخر يمارسان الفاحشة، فلم يتعد رد فعل الزوج من هذا كله سوى اهـ استفسر مـــن الرجل عن سبب دخوله إلى منزله حتى وصوله إلى فراشة، ولامه على مضاجعة الأخـــير لزوجته، وأنذره بأنه لو كرر ذلك الأمر فسيخاصمه "فكـــان هـــذا نكـــيره ومبلـــغ غيرته"[٦٦].

أما القرار السادس فيقضي بأنه إذا راودت الشكوك فرنجيا حـــول ارتكـــاب رجل دين من الفرنج الفاحشة مع زوجته، فعلى الزوج أن يمنع رجل الدين من الـــتردد على منزله أو الحديث مع زوجته. وإذا ما اكتشف الزوج أنهما لا يـــزالان يلتقيـــان، وضبطهما بعد ذلك يرتكبان الفاحشة أو متحاورين، فليعرض الآمر في الناهية علـــى عدالة الكنيسة، وإذا لم تنصفه، يعرض الأمر لاحقا على محكمة علمانية [٦٧]. ونلاحظ هنا أيضا أن رجال الدين اللاتين لم يكونوا بمنأى عن ارتكاب المعاصي. فإلى جـــانب الدين حكى لنا عنهم مؤرخو الحملة الصليبية الأولى، فان من التهم التى التصقت بكـــل من البطريرك أرنولف والبطريرك هرقل (١١٨٠-١١٩١م) كانت علاقتـــهما غـــير شرعية بالنساء [٦٨].

ومن القرار السابع نعرف أن المجتمع الفرنجى لم يخل من القوادين من الرجـــال والنساء الذين يسهلون أمر قيام علاقات غير شرعية بين الرجال والنساء من اللاتـــين. وكانوا يديرون بيوت الدعارة التى انتشرت في المدن الصليبيـــة وخاصـــة في مدينـــة عكا[٦٩]. فيقضى القرار السابع بأن يخضع للمحاكمة كل قواد (أو قوادة) يقوم بـــإغواء زوجة أحد الأشخاص وجعلها تمارس خطيئة الزنا. وتحاكم كذلك الزانية[٧٠]. وبالطبع تكون العقوبة هي نفس العقوبة التى أقرها القرار الخامس[٧١].

والى جانب ارتكاب الفاحشة مع زوجات الآخرين، والاعتداء على حرمة بيت رجل آخر، واجه مجلس نابلس مشكلة الشذوذ الجنسي بين الصليبيين. فقد جاء الصليبيون الى الشرق وقد جبلوا على ارتكاب خطيئة اللواط. فيخبرنا جيبرت دى نوجنت بأن بعض صليبى الحملة الأولى فضل ممارسة اللواط مع الصبية البيزنطيين الذين وجدوهم فى المواخير البيزنطية، على ممارسة الزنا مع النساء البيزنطيات[٧٢]. و لم يتخل الفرنج عن هذه العادة بعد استقرارهم في بلاد الشام.

فنجد القرارات من الثامن إلى الحادي عشر تعالج هذه المشكلة. فقد قضى القرار الثامن أنه إذا ما اعترف فرنجى بالغ بأنه مارس رذيلة اللواط بكامل إرادته يحرق مع نفذ فيه فعل اللواط(٧٣). ونلاحظ هنا من نص القرار أن الشخصين كانا-معا- مريضين بالشذوذ الجنسي، لذلك كان الإتيان بفعل اللواط بإرادة كل منهما. فكان العقاب صارما.

وكذلك يكون العقاب صارما بالحرق لمن يمارس هذه الخطيئة عنوة مع شخص آخر غير مريض جنسيا. فيقضى القرار التاسع بأن يحرق اللوطي الذي يمارس اللواط عنوة مع طفل قاصر أو أي شخص متقدم في السن خاصة إذا ما أطلق المعتدى عليه صيحات الاستغاثة. أما إذا ارتكب اللوطي هذه الرذيلة بغير إرادته فإنه يخضع للمحاكمة دون أن يفقد حقوقه القانونية [٧٤]. أي أنه ينظر في أمره لبحث الدوافع الخارجة عن إرادته والتي جعلته يأتي بذلك الفعل التماسا لأي عذري له حتى تخفف عقوبة الحرق. وإذا تقتنع المحكمة بهذه الدوافع فيحاكم كغيرة من اللوطيين.

أما القرار العاشر فأنه يقضى بأن يحاكم محاكمة اللوطي من يقترف خطيئة اللواط عنوة ويخفى الأمر ثم يعود إلى ممارسته ويعترف به [٧٥].وهنا لم يشفع اعتراف المذنب لأنه ارتكب جرمة عنوة.

بينما يقضى القرار الحادي عشر بأنه إذا تم إعلان اللوطي بالخضوع أمام المحكمة لارتكاب خطيئة اللواط، يؤتى به إلى الكنيسة ليحاكم حسب الأحكام الكنيسة. وإذا ما عاود هذا الشخص ارتكاب هذا الجرم فإنه يحاكم للمرة الثانية، ولكنه يبعد عن مملكة بيت المقدس[٧٦]. وطالما كان الحرق هو عقوبة اللوطي الذي يرتكب جريمته بإرادة من يمارس معه الرذيلة أو عنوة، فإن تكرار القيام بهذه الجريمة وتكرار محاكمته كما يقضى القرار الحادي عشر يدل على عقوبة الحرق لم تكن تعنى الحرق حتى الموت. وربما كانت تقتصر على وصمة بالحديد المحمى كما كان يحدث من قبل. هذا عن الجرائم الزنا واللواط التي انتشرت في المجتمع الصليبي في مملكة بيت المقدس.

ولما كان الصليبيون مضطرين إلى تغير سياستهم تجاه المسلمين من سكان المدن الشامية التي استولوا عليها أثناء فترة غزوهم لبلاد الشام، والتي بدأت بسفك دماء مسلمي هذه المدن كما حدث عن استيلائهم على مدن إنطاكية والبارة ومعرة النعمان (١٠٩٨م/٤٩٢هـ) وجبيل (١١٠٤م/٤٩٩هـ) وبيروت (١١١٠م/٥٠٢هـ)[٧٧]، وبدءوا يحافظون على العنصر البشرى الإسلامي لمواصلة الحياة الاقتصادية. فقد بدأ في عهد بولدوين الأول، حيث خير المسلمون بين الهجرة من مدنهم التي احتلها الصليبيون، وبين البقاء تحت الحكم الصليبي لمزاولة الزراعة والصناعة لخدمة الكيان الصليبي اقتصاديا. بدأ ذلك عند استيلاء الصليبيين على مدن صيدا (١١٠١م/٤٩٥هـ) وجبلة وعرقه (١١٠٨م/٥٠١هـ) وطرابلس (١١٠٩م/٥٠٢هـ) والأثارب (١١١٠م/٤٩٩هـ) وصور (١١٢٤م/٥١٨هـ)(٧٨). وبذلك اضطر الصليبيون الى التعايش مع المسلمين في مدن وأقاليم الشام التي خضعت للحكم الصليبي. وأيضا مع من كان يقيم فيها من المسيحيين الشرقيين من لأرمن والسوريان البيزنطيين [٧٩].

وقد كان من الطبيعي أن يقيم الفرنج ما اعتادوا عليه من علاقات بنساء ورجال من الشرقيين، شرعية كانت أم غير شرعية. وقد بدأ ذلك أيضا منذ دخول صليبي الحملة الأولى إلى الأراضي البيزنطية، كما حدد المؤرخ جيبرت دى نوجنت، حين روى لنا كيف أن رجال الفرنج قد سقطوا فريسة لسحر نساء بيزنطة وفضلوهم على نساء اللاتينيات، واجتمعوا بهم في المواخير البيزنطية [٨٠]. كما يخبرنا ألبرت دكس بقصة راهبة من تريف كانت ضمن أفراد حملة بطرس الناسك وصادفها الفرنج في مدينة نيقية بعد أن سلمها السلاجقة إليهم، واتهمت بأنها كانت على علاقة بأحد الأتراك، وبعد أن أعفى عنها هربت من المعسكر الصليبي لتلحق بالتركي الذي هامت به حبا[٨١]. وبذلك يكون الرجال والنساء من الفرنج على استعداد لإقامة علاقات مع الشرقيين والشرقيات سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين. وبعد استقرار الفرنج في الشرق كان من الطبيعي أن يرتكبوا الفواحش مع نساء غير لاتينيات، بل أنهم تعدوا ذلك الى الزواج بمسيحيات شرقيات وعربيات ارتددن عن الإسلام كما توضح لنا عبارة المؤرخ المعاصر فولشر الشارترى الشهيرة التي تعالج استقرار الفرنج فى الشرق. فقد اتخذ بعض الفرنج زوجات لهم من السوريان والأرمن وحتى من العربيات اللائى ارتددن عن الإسلام [٨٢]. وقد أقدم الفرنج من كل الطبقات على الزواج من الشرقيات. فقد تزوج قادة اللاتين من الشرقيات وشجعوا أتباعهم

علـــى القيام بذلك. فقد تزوج كل من الملـــك بولـــدوين الأول، والملك بولدويـــن الثـــاني، وجـــوسلين الأول كـــونت الرها مـــن أمـــيرات أرمينيـــات. كمـــا تـــزوج كـــل مـــن الملـــك بـــــولدوين الثـــالث (١١٤٣-١١٦٣م) والملـــك عمـــورى الأول مـــن أمـــيرات بيزنطيـــات [٨٣].

وكان لدى الفرنج تناقض وجدانى بخصوص زواج الفرنج بالمسلمين الذين بقـوا على دينهم. فنجد مجلس نابلس وقد حرص على عدم ارتباط الفرنجـــي أو الفرنجيـــة بمسلمة أو بمسلم بأي شكل من الأشكال، سواء كان ذلك عن طريق علاقة شـــرعية أم غير شرعية بين الطرفين. وقد عالجت قرارات مجلس نابلس من الثاني عشـــر وحـــتى السادس عشر هذه المسألة بصرامة بالغة. فإذا ثبت أن أي شخص قد نام مـــع امـــرأة مسلمة بإرادتها يعاقب الاثنان معا بأن يخصى الرجل ويجدع أنف المرأة[٨٤]. وإذا قـــام فرنجي باغتصاب إمرأة مسلمة تنتسب الى فرنجى آخر بالقوة يعاقب نفـــس العقـــاب السابق [٨٦]. كما حدد المجلس أيضا عقوبة صارمة للفرنجية التي تقيم علاقة جنسية مـــع رجل مسلم. فإذا جامعت إمرأة فرنجية رجلا مسلما بإرادتها، فيقع عليهما معا جـــزاء الزناة. أما إذا أخذ المسلم المرأة الفرنجية عنوة، فلا تعد هي مذنبة، ويخصى المســـلم[٨٧]. وهكذا نجد أن القرارات الخمسة الأخيرة تحرم على الفرنج، رجالا ونساءا ، إقامـــة أي علاقات جنسية مع المسلمين من الرجال والنساء. وهنا لابد أن نضع في اعتبارنـــا أن المسلمين الذين تعايشوا مع التفرنج كانوا فئتين. الأولى وتضم المسلمين الذين لم يرغبوا في ترك مدنهم عند استيلاء الصليبيين عليها. وهؤلاء عاشوا في الإمـــارات الصليبيـــة أحرارا، وتركزت غالبيتهم فى المناطق الريفية وعملوا بالزراعة، ومنهم مـــن عـــاش فى المدن وامتهن حرفة من الحرف. ومنهم من أتى من المدن الشامية الداخلية للاتجـــار في المدن التى احتلها الصليبيون. أما الفئة الثانية فتضم أسرى الحرب من المسلمين الذيـــن اتخذهم الفرنج عبيدا للقيـــام بـــالعمل الشـــاق أو للعمـــل فى منـــازلهم كمربيـــات وطباخين[٨٨].

وإذا كـــان الفرنـــج قد أقبلـــوا على الـــزواج من مسيحيـــات شرقيـــات من الأرمـــن والسوريـــان والبيزنطيـــين، ونتـــج عن ذلك ظهـــور شريحة جـــديدة في المجتمع الصليـــبي أطلـــق على أفرادهـــا اسم المولـــدون Poulain وانتمـــت إلى الفرنـــج بحكـــم المولـــد، فأن القـــادة الصليبيـــن قد حرصـــوا علـــى عـــدم ارتبـــاط رعاياهم من الفرنج بالمسلمين لما قد ينتـــج عن هذا الارتباط من مشاكـــل لم تنتج عن الارتباط بالمسيحيـــات الشرقيات. فلـــم يكـــن مـــن السهـــل مثـــلا الاعتمـــاد على هؤلاء الذين يولـــدون نتيجـــة للزواج بين المسلميـــن والفرنـــج في

قتـــال المسلميـــن. كمـــا أن مشكلـــة العقيـــدة وانتمـــاء الابـــن لعقيـــدة أبيـــه عند المسلمين كـــانت تشكل مشكلة اكبر. ومهمـــا يكن من أمر، فلـــم تـــرد أيـــة إشـــارة في المصـــادر التـــاريخية المتعلقـــة بتاريـــخ الحـــروب الصليبية عـــن زواج مسلـــم أو مسلمـــة بفرنجي أو فرنجية. وإذا كان المـــؤرخ فولشر الشارترى قـــد اخبـــرنا بأن الفرنـــج قـــد اتخـــذوا زوجـــات مـــن العـــربيات اللائـــى ارتـــددن عـــن الإســـلام، فمعـــنى ذلـــك أن الفرنـــج لـــم يقترنـــوا أبـــدا بمـــن تمســـك بدينـــه مـــن المسلميـــن والمسلمات. واذا كان قانون مملكة بيـــت المقدس قد منح العبد غير الميسحى حريته إذا ما ارتد عن دينه [٨٩] ، فإن الزواج مـــن عربيات مرتدات عن دينهن لم يلق القبول من القادة الفرنج على طول الخط. لأنهـــم فى الأصل لم يتقبلوا فكرة تعميد العبيد ير المسحيين. وكان دافع الفرنج من وراء ذلك هو حاجتهم إليهم كعبيد. حتى أن بعض السادة من اللاتين كانوا يمنعون العبد المرتد عـــن دينه من حضور الطقوس الكنسية [٩٠]. وقد حاول البابا جريجورى التاســـع فى عـــام ١٢٣٧م أن يوفق بين مصالح السادة اللاتين وبين مصلحة العقيدة المسيحية وانتشـــارها، بأن أصدر مرسوما ألغى به قانون المملكة الصليبية المألوف، بأن سمـــح للعبـــد غـــير السيحى باعتناق المسيحية دون ان تتغير صفة كعبد[٩١]. إلا ان السادة اللاتين لم يضعوا قرار البابا حيز التنفيذ. واستمرت معارضتهم لقبول العبد المرتد عن دينه–حـــتى بعـــد اعتناقه للمسيحية–كعضو فى المجتمع الصليبى حتى عام ١٢٥٣، حين هددهم المنـــدوب البابوى الذي جاء الى الشرق لحل المشكلة بالحرمان من الكنيسة إذا لم يمتثلوا لقـــرار البابا [٩٢].

ومهما يكن من امر، فأن قرارات مجلس نابلس، إذا كانت قد حرمت وقـــوع أي لقاء جنسي بين اللاتين والمسلمين، فإن الهدف من ذلك لم يكن بسبب الاتصـــال بجنس آخر غير الفرنج، وغنما لتحريم الارتباط بأهل عقيدة مخالفة. فلم يكن العنصـــر هو المانع وإنما العقيدة. لذلك كان قانون المملكة الصليبية يعطى الحريـــة للفرنـــج في الاقتران بمسيحيين شرقيين أو حتى عرب مرتدين عن دينهم، أما الـــزواج بالمســـلمين فكان عقابه صارما [٩٣].

وحتى لا يدفع أحد من المتهمين بمعاشرة الآخر جنسيا، بأنه أتى بهذا الفعل عن جهل بهوية شريكة، فقد أصدر المجلس قرارا لمواجهة هذا الإدعاء بـــأن حـــرم علـــى المسلمين من الرجال والنساء أن يرتدى أي منهما زيا فرنجيا، وإلا تحول إلى القنية [٩٤]. وتكمن المشكلة هنا في أن القرار تعلق بالمسلمين فقط. وترك الحرية للفرنج ليرتدوا مـــا يشاءون من ملابس. وبذلك تكون الفرصة متوفرة للفرنجى–رجل كـــان او امـــرأة–أن

يتعلل، إذا ما قام علاقة جنسية بمسلم أو مسلمة، بأنه لم يتعرف على هوية شريكة لارتداء الأخير ملابس فرنجية. وبذلك اتسم هذا القرار بالقصور، وبقيت مخالفته قائمة، خاصة أنه كان من السهل للفرنج أن يتخفوا في زي المسلمين. وكانت الظروف الجديدة، ومناخ الشرق المختلف تماما عن مناخ الغرب، خاصة فصل الصيف الحار [٩٥]. فاضطروا الى اتخاذ ما يخالف ما كان مألوفا لهم من الملابس. فارتدى الرجال منهم العباءات والكوفيات العربية. أما النساء فقد اتبعن الزي الشرقي التقليدي لنساء الشرق وخاصة عند الخروج من منازلهن حيث ارتدين الحجاب شأن النساء المسلمات، وتعطرن بنفس عطورهن، وهذا ما دفع جاك دى فترى الى توجيه لومه الشديد إلى الفرنج لتشبههم بالمسلمين واختلاط بهم واتباع عاداتهم، دون أن يضع فى اعتباره عد استطاعة الفرنج تجنب ذلك[٩٦]. أما القرارات الثامن عشر والتاسع عشر، فقد عالجا العلاقة بين الزوجين من اللاتين. فإذا تزوج شخص من زوجة شخ آخر ودخل بها دون أن يعلم بأمر زوجها، لابد أن ينفصل عنها، ويصرح له بالزواج من أخرى[٩٧]. وإذا رغب شخص فى الانفصال عن زوجته ليتزوج بأخرى رغم بقاء زوجته على قيد الحياة، فعليه أن يثبت-بشهود-خيانتها له، ويعرض الأمر على رئاسة الكنيسة(٩٨). وبذلك يكون المجلس قد حرص على استقامة العلاقة الزوجية بين الفرنجى وزوجته، وشرعية هذه العلاقة، وعدم اتجاه أى منهما إلى ارتكاب الفاحشة.وكان القراران العشرون والحادي والعشرون يخصان مخالفات رجل الدين. فإذا ما أشهر أحد رجال الدين السلاح دفاعا عن نفسه فلا يعتبر مخطئا، ولكنه إذا ما استخدم جماعة مسلحة يقومون بالاعتداء على غيرة، فعليه أن يسحب جماعته ويعترف بالأمر ثم يمثل أمام البطريرك، وإذا أخفى الأمر اكثر منذ ذلك فعليه أن يمثل أمام المجلس الاستشاري للملك والبطريرك [٩٩]. وإذا ما ارتد كاهن أو رجل دين نظامي، فعما أن يعود عن ذلك أو يعود ألي وطنه [١٠٠].

أما القرارات الثلاثة الأخيرة فإنها تتصدى لجرائم السرقة. وتزخر المصادر اللاتينية التي عالجت تاريخ الصليبيين فى الشرق بروايات عن قيام الفرنج بارتكاب هذه الجريمة. فيخبرنا ريموندأجيل عن قيام كثير من الفرنج بسرقة الأطعمة الخاصة بغيرهم من الفرنج أثناء حصارهم لإنطاكية، ومعرة النعمان، وبيت المقدس عندما كانت تقل الأقوات لديهم[١٠١]. كما يخبرنا فولشر الشارترى أن الصليبيين بعد استقرارهم في الشرق قد اعتادوا على سرقة المحاصيل من حقول جيرانهم من بنى جلدتهم من الفرنج ، إلى جانب سرقة أدوات الزراعة[١٠٢]. وحتى يحد مجلس نابلس من انتشار هذه الجريمة

فقد تقرر أنه أدين شخص بتهمة بالسرقة أو قطع الطريق وكان ضحية فعلته ثلاثة أشخاص، يحرق بوصمة في وجهه ويضرب بالسياط، وتعاد المسروقات الى أصحابها. وإذا عاد السارق أو قاطع الطريق ألي فعلته ثانية فتبتر كل أعضاء جسده أو يقتل[١٠٣]. أما إذا كان السارق قاصرا، فيلقى القبض عليه ويعرض أمره على الملك ليقرر ما يمكن اتخاذه بشأنه من إجراءات[١٠٤]. وكذلك إذا كان السارق من البارونات، وقبض عليه متلبسا بجريمة السرقة، يرسل الى الملك ليصدر حكما بشأنه[١٠٥].

وهكذا، كانت كل القرارات مجلس نابلس من الرابع وحتى الخامس والعشرين، بمثابة قوانين أصبحت جزءا من قوانين مملكة بيت المقدس الصليبية. ولما كانت كل المخالفات التى عالجتها هذه القوانين، مخالفات أخلاقية، فقد كانت تنظر أمام الحاكم الكنسية. ونلاحظ أن بعض المخالفات قد أحيلت الى محكمة الملك، وهى المخالفات التي عالجتها القرارات السادس، والعشرون، والرابع والعشرون، والخامس والعشرون. وبعد هذا الإجراء توسيعا لنطاق صلاحيات محكمة الملك [١٠٦].

أما القرار الثاني والعشرون فيؤكد على ضرورة إثبات أي تهمة يوجهها شخص الى شخص آخر، وإلا تعرض للعقاب على اتهامه الجزافي لغيره دون تقديم دليل[١٠٧].

وهكذا، إذا كان الفرنج ق اعتادوا على ارتكاب الفواحش والجرائم، وإذا كان رجال الدين والقادة اللاتين قد حاولوا الحد من هذا السلوك، فأن جموع الفرنج لم تكن تلتزم بالمحاذير التى يصدرها هؤلاء إلا حين صدورها، أي قبل القيام بحرب ضد المسلمين أو حين تحيط بهم مجاعة أو كارثة طبيعية كحدوث زلزال مدمر، أو بهجوم القوارض على أراضيهم فتأتى على الأخضر واليابس في الأقاليم التي احتلوا في بلاد الشام. وكانت هذه الإجراءات عادة تتضمن أعمال التوبة والتكفير مثل أداء الصلوات والصوم أو توزيع الصدقات [١٠٨]. وسرعان ما كان الصليبيون يعودون ما جلبوا عليه من التدنى الأخلاقي. لذا تعتبر قرارات مجلس نابلس بمثابة أول تشريع صليبي ثابت يعالج هذه المشكلة. وإذا كانت عقوبات مجلس نابلس قاسية، فأن المقصود بها كان بالدرجة الأولى الزجر. إلا أنه كما رأينا فأن بعض القرارات كان يستعاض عنها بأحكام عقوبات أخرى في حالة التوبة. ولا تظهر القرارات الدرك السفل الذي وصلت إليه أخلاق الفرنج فحسب، بل تشير أيضا إلى اضطراب القانون وانعدام وحدته في المملكة الصليبية حتى انعقاد مجلس نابلس. وإذا كان هناك بعض القصور قد شاب بعض قرارات المجلس، إلى جانب ما جبل عليه الفرنج من تناقض أخلاقي لم

يقض على مخالفاتهم الدينية. وبقيت طبائع الفرنج وبقى التـــدنى الأخلاقـــي يســـود تصرفاتهم. فقد أباح المندوب البابوي أودو Odo of Chateauroux الذى وصـــل الى الشرق لمعالجة مشكلة العبيد غير المسيحيين المرتـــدين عـــن دينهم، في عـــام ١٢٥٣م، أبـــاح لجوانفيل مـــؤرخ حملـــة ريتشارد عما انتابه من غضـــب لما لمســـة مـــن تـــدن في أخـــلاق الفـــرنج وأخـــبره بأن "لا أحـــد يعـــرف مثلـــى الخطـــايا الشائنـــة الـــتي ترتكـــب فى عكـــا، ولابـــد سيحـــدث أن ينتقم الـــرب بغســـل مدينة عكـــا بدماء سكـــانها، وحينئـــذ سيـــأتي أنـــاس آخـــرون للعيـــش فيـــها"(١٠٩).

وبينمـــا كـــانت القرارات الثلاثة الأولى الـــتي اتخـــذها المجتمعـــون في مجلـــس نابلـــس والتي أفضى بها الملك بمقتضاهـــا تحكـــم السلطـــة الزمنيـــة في عشـــور الكنيسة التي دعمت موقفـــة الضعيـــف في مســـالة اعتـــلاء العـــرش، فأن القـــرارات الباقيـــة كلها جاءت مرتبطـــة أيضا بظـــروف الصليبيـــن بصفـــة عامة، وبظـــروف مملكـــة بيت المقـــدس بصفـــة خاصـــة، أي بمـــا كان الملـــك بولدوين الثـــاني ينوى القيـــام به من أعمـــال، ومـــا يتخـــذه من إجراءات. فقـــد كان بولدوين يسعـــى إلى تحســـين أحـــوال المملكـــة لتتمكـــن مـــن حمايـــة الكيان الصليبي بصفة عامة، وخاصة الإمارات الصليبية في شمال الشام، بعـــد ازديـــاد خطر المسلمين بعد دحرهم لجيش إنطاكية بعد ان انفض اجتماع مجلس نابلس تلبيـــة لاستغاثة البطريرك الأنطاكي لنيل مساعدة الملك ضد هجمات إيلغازى الأرتقى عليـــها فى مايو ١١٢٠م/صفر ٥١٤هـــ .. وكان بولدوين يتوقع ذلك ومستعدا له كما يخبرنا وليم الصوري (١١٢). وفى صيف ١٢٢١م/٥١٥هـــ اضطر الملك الى مواجهة طغتكـــين أتابك دمشق الذى أغار على إقليم الجليل (١١٣). ثم قام فى اوائل عـــام ١١٢٢م/٥١٦ هـــ بالتوجه الى إنطاكية مرة اخرى للتصدي لإغارات بلك ابـــن شـــقيق ايلغـــازى الأرتقى (١١٤). وأخيرا توجه عام ١١٢٣م/٥١٧هـــ (١١٥). الى جانب ذلك فهناك مـــا خطط بولدوين الثانى للقيام به، ويعد اهم أعماله السابقة، وهو التوسع على حســـاب المسلمين بعد النهوض بمهمة حماية الأمارات الصليبية الشمالية ومملكتـــه مـــن الخـــط الإسلامي. وكان ذلك هـــو محاولـــة الاستيـــلاء علـــى مدينـــة صـــور. وتم بالفعـــل وإن كـــان دون مشـــاركة الملـــك فيـــه لوقوعـــة أسـيرا لـــدى المسلمـــين(١١٦) .فمـــن نـــص الاتفاقيـــة التـــى وقعهـــا البطـــريرك جيرموند مـــع البنادقـــة الذين ساعدوا علـــى احتـــلال صـــور، نعـــرف أن بولدويـــن كـــان يعـــد نفســـه بالفعـــل للقيـــام بذلك. فنجـــد البطـــريرك يعلـــن للبنادقـــة عـــن

تأكيـــده "وعود الملـــك المذكور بولدوين وفقـــــا للاقتراحـــات المقدمـــة في رسائلـــه وكتبه التي كـــان نفســـه قد أرسلهـــا من قبـــل بواسطـــة رسلـــــه ألي البندقية"[١١٧]. ومهما يكن من أمر، فأن ك هـــذه الأعمـــال كـــانت تحتـــاج لتـــرتيب أمـــور المملكـــة فكـــانت قـــرارات مجلـــس الخطـــوة الأساسيـــة لتنفيـــذ ذلك.

أما عن الإجراءات التي كان بولدوين ينوى اتخاذها بعد أن ينتهي من مجلـــس نابلس كانت قرارات هذا المجلس تعد تحسبا لتداعيات ربما تنشأ عـــن اتخـــاذ هـــذه الإجراءات. فقد لاحظ بولدوين الثاني قلة عدد سكان مدينة بيت المقدس التي تقل فيها المؤن، فعمل بناء على طلب البطريرك على أن تزود المدينة بالمؤن بشكل أوفر، وعلـــى زيادة عدد سكانها ، ثم على إرضاء البطريرك فى ذات الوقت. فأصدر في أوائل عـــام ١١٢١م قرارا بإعفاء سكان المدينة من اللاتين من الضرائب المفروضة على السلع الـــتي كانوا يتاجرون فيها. كما سمح للتجار من الأرمن والســـوريان والبـــيزنطيين وحـــتى المسلمين بالتروح إلى المدينة وجلب الحبوب دون فرض أية ضرائب عليهم. كما ألغـــى بولدوين الضرائب المفروضة على المكاييل والموازين[١١٨]. كل ذلك لينعـــش الحيـــاة الاقتصادية في المدينة، ويكون في نفس الوقت قد حرص على إرضاء البطريرك الـــذي لعبت مصلحته المالية، فضمن له بولدوين انتعاش خزانته[١١٩]. وبذلك تكون قـــرارات مجلس نابلس قد ارتبطت تماما بأحوال مملكة بيت المقدس الصليبية والصليبيين بصفـــة عامة، وبظروف الملك بولدوين الثاني الذي عمل في المقام الأول على شـــراء رضـــى الكنيسة.

أما عن موقف المؤرخين من مجلس نابلس وقراراته، فإن فولشر الشارترى كان من المفروض أن يرحب–مرجل دين–بهذا الحدث الذي يعتبر صلحا بـــين الســـلطتين الزمنية والدينية في المملكة الصليبية. إلا أنه لم يذكر عنه شيئا بالمرة. وربما بدا له–كقس خاص للملك–الأمر على أنه هزيمة للملك أمام البطريرك [١٢٠].

أما عن وليم الصـــوري الذي كرس حوليتـــه لسرد تاريـــخ الصليبيـــين بصفـــة عامـــة ومملكة بيت المقدس بصفة خاصة، فقد أخبرنا بقصة مجلس نـــابلس، وكرس لها فصـــلا كاملا من كتابه، كما أخبرنـــا كيـــف اجتمـــع المشـــاركون في الاجتمـــاع، وكيف ألقـــى البطريرك فى بدايـــة الاجتمـــاع عظتـــه التحـــذيرية، وكيف شعـــر المجتمعون بأن عليهـــم أن يتوبوا عن آثامهم، وكيـــف أصدروا خمسة وعشرين قرارا. إلا أن وليـــم لم يأت بإشـــارة واحـــدة عـــن تفاصـــيل هـــذه القـــرارات. وكتب أنه "يمكن لأي شخـــص يرغـــب في قراءة هـــذه القـــرارات

أن يجده بسهولة في سجلات كنائس كثيرة"[١٢١]. وإذا كانت هذه العبارة تفيد بأن وليم نفسه كانت لديه نسخة، على الأقل النسخة التي كانت تخص سجلات كنيسة صور التي كان هو رئيسا لها؛ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم يورد وليم نصوص هذه القرارات، مع أنه أورد لنا تفاصيل قرارات اتخذها مجالس ملوك بيت المقدس الآخرين؟ أورد نص القرارات التي أصدرها التي أصدرها مجلس الملك عمورى الأول في نهاية عام ١١٦٦م حين فرض ضريبة العشر على دخل رعاياه استعدادا لحملته المرتقبة على مصر في عام ١١٦٧م[١٢٢]. كما أورد وليم تفاصيل فعاليات مجلس المملكة برئاسة الملك بولدوين الرابع (١١٧٤-١١٨٥م) المنعقد فى فبراير ١١٨٣م لدراسة الموقف الصليبي بعد تمكن صلاح الدين الأيوبي من تحقيق نجاحات كبيرة تهدد الكيان الصليبي [١٢٣]. ورأى المجلس أن تكاليف الدفاع المتزايدة عن المملكة تستنفذ كل مواردها، لذلك تقرر فرض ضريبة عامة يخضع لها كل سكان المملكة من رجال دين وعلمانيين. كما أورد وليم النص الكامل لقرارات ذلك المجلس [١٢٤]. وإذا كان مؤرخنا معاصرا لمجلسي عمورى وبولدوين الرابع، و لم يكن معاصرا لمجلس نابلس، فإنه لم يكن معاصرا أيضا لحدث وقع اجتماع مجلس نابلس بأربعة أعوام، ويقع في عهد بولدوين الثاني نفسه، وهو توقيع اتفاقية التعاون بين مملكة بيت المقدس والبنادقة التي وقعها البطريرك جيرموند نيابة عن الملك. وقد أورد وليم النص الكامل لهذه الاتفاقية، حتى أنه سجل أسماء من وقع عليها من رجال المملكة [١٢٥]. وللوقوف على حقيقة رد فعل وليم الصوري تجاه مجلس نابلس وقراراته، يجدر بنا الانتباه ألي تأثير كون وليم رجل دين، وفى نفس الوقت كونه رجل الملكية الصليبية، على كتابته التاريخية. فإذا كنا قد ذهبنا من قبل الى أن قرارات مجلس نابلس تعد تنازلا من قبل الملك بولدوين الثاني عن سلطات مارسها سابقوه ملوك بيت المقدس للكنيسة، فإن وليم الصوري كرجل دين مناصر للحرية الكنيسة libertas ecclesiae، فإنه أيضا كان مؤرخا ملكيا، ومثل فولشر الشارترى، وربما اعتقد أنه من الفطنة أن يحذف من روايته عن مجلس نابلس نص القرارات التي اتخذها المجلس حتى لا يظهر الملكية فى روايته وقد ضعفت أمام الكنيسة، وبذلك يكون وليم قد تجاذبه تأثير ارتباطه بالكنيسة، وتأثير ارتباطه بالملكية في آن واحد؛ وهذا ما دفعة إلى أن يعدل بينهما على مدى كتابه[١٢٦]. ألي جانب ذلك، إذا كانت محاولة الملك بولدوين الثاني استرضاء الكنيسة نظرا لضعف موقفه من مسألة اعتلائه العرش عند اختياره ملكا بمساندة جوسلين والبطريرك أرنولف-التي اعتبرها وليم نفسه وسيلة غير شرعية-قد بدأت في عهد

أرنولف، وأن تفاوضا بين الملك والبطريرك قد تم بشأن هذه القرارات ثمنا لتأييد البطريرك لعملية اختيار بولدوين ملكا، وأن تنفيذها-لموت أرنولف- قد بدأ في عهد خلفة البطريرك جيرموند، فإن طلب إنهاء التحكم العلماني في العشور الكنسية يعد من إنجازات أرنولف. ولما كان وليم يتخذ موقف الرفض من اعتلاء أرنولف نفسه كرسي البطريركية [١٢٧]. فإنه من السهل أن نفسهم لماذا تحدث وليم عن مجلس نابلس بصفة عامة دون ذكر القضية الأساسية، وهى العلاقة بين الملك والبطريرك، ومحاولة بولدوبن تحسين العلاقة بين السلطتين الزمنية والدينية في المملكة، لضعف موقفة أمام البطريرك. وربما كان إحجام وليم عن ذكر نصوص القرارات قد أوحي لكثير من المؤرخين الحديثين بعدم أهميتها الأمر الذي أدي إلى عدم شد انتباهم ألي مجلس نابلس.

وهكذا جاء مجلس نابلس اجتماعا شاملا ضم كل رجالات مملكة بيت المقدس الصليبية وعقد بسبب المحن التي أحاطت بها-وبالكيان الصليبي ككل. من قبل الطبيعة من جهة والمسلمين من جهة أخرى، لتحقيق أهداف معلنة، وهى إصلاح أحوال المملكة المتردية، ورفع المستوى الأخلاقي للفرنج والمحافظة على النظام استعدادا لمواجهة الخطر الإسلامي المحدق بهم. إلى جانب أهداف لم تعلن وهى إصلاح ذات البين الكنيسة والدولة. وشكلت قرارات المجلس-وإن شاب بعضها القصور-قانونا وضع ليفى باحتياجات المجتمع الفرنجى بالمملكة الصليبية. وارتبط ارتباطا وثيقا بظروفها وبظروف الملك بولدوين الثاني نفسه، وبظروف الكيان الصليبي ككل. وأهم ما تحقق من الأهداف التي سعي المجلس ألي تحقيقها هو التصالح بين الكنيسة والدولة، ونتج عن ذلك قيام التعاون بين الطرفين. وكانت درجة هذا التعاون، التي أدي ألي وضع هذه التشريعات، فألا حسنا لوحدة الفرنج في مواجهة المشاكل التي أحاطت بهم، تلك الوحدة التى لم يكن هناك أى دليل على قيامها منذ عام ١٠٩٩م. وظهرت قيمة هذا التعاون بين الدولة والكنيسة فى عام ١١٢٤م. فقد تفاوض البطريرك جيرموند مع البنادقة باسم الملك. ومنحهم مقابل مساعدتهم للفرنج فى الاستيلاء على صور، امتيازات أكدها الملك بعد فك أسره. وتم الاستيلاء على صور. وحفظ البطريرك المملكة من الخطر حتى يطلق سراح عاهلها. وفى كل ذلك تصرف البطريرك

كرئيس للدولة [١٢٨]. وكان ممن كل ذلك قد دفعة الملك مقدما حين تنازل عن حقوق وسلطات لم يتنازل عنها سلفه من قبل. وهذا ما دفع وليم الصوري، مؤرخ المملكة،ورجل المملكة الصليبية، ورجل الكنيسة في آن واحد، إلي أن يتغاضى عن تسجيل قرارات المجلس التى وقف على نصوصها حتى يحفظ للملكية وقارها دون يمس وقار الكنيسة.

بيان بالمختصرات

BED	-Bulletin des Etudes Orientale.
Chron Anon Syr	-Anonymous Syriac Chronicle, ed. A.S. Triton, in Journal Royal Asiatic Society (London, 1933).
CHR	-The Catholic Historical Review.
CS	-Crusade and Settlement papers read at the First Cofirence of the Society for the study of the Crusade and the Latin East and presented to R.C. Smail, ed. P.W. Edbury (Cardiff, 1985).
JA	-Journal Asiatic.
JEH	-Journal of Ecclesiastical History.
Outermer	-Outermer. Studies in the History of the Crusading Kingdom of Jerusalem presented to Joshua Prawer eds. B.Z. Kedar, H.E. Mayer, and R.C. Smail (Jerusalem, 1982).
PPTS	- Palestine Pilgrims Text Society (london, 1896- 1907).
RHC Oc.	-Recueil des Historiens des Croisades, Historiens Occidentaux. 5 vols. Paris, 1844-95.
RHC Lois	-RHC Lois. Les Assises de Jerusalem. 2 vols. Paris, 1841-3.
RHC Doc Arm	-RHC Documents armeniens. 2 vole. Paris, 1869-1906.
RRH	-Regesta Regni Hierosolymitani (1097-1291), Compiled by R. Rohricht, Insruck, 1893, Additamentum,1904.
RS	-Rolls Series: Rerum Britannicarum Medi Aevi Scriptores.(London, 1858-96).
WT	-Wiliam of Tyre. Chronicon, ed.R.B.C.Huygens, Corpus Christianorum, Continuatio Mediavalis, 63163 A, 2 vols. (Turnhout, 1986)

الـــهـــوامش

(١) William of Tyre, *A History of Deeds Done beyond the sea* , 2 Vols., trans. E. Babcock and A.C. Krey (New York, 1943),vol.1, pp. 535-536.

(٢) وجاء ذلك في عدة أسطر قليلة، وهناك من مر على هذا الحدث في صمت تـــام. ولم يتناوله بشكل أوسع إلا المؤرخ الألماني هانز ماير من خلال معالجته للقـــرارات الثلاثة الأولى التي تضمنها المرسوم الذي أصدره المجلس، ليوضـــح مـــدى تأثـــير الصراع بين السلطتين الزمنية والدينية في غرب أوروبا حول مشـــكلة التنصيـــب على مملكة بيت المقدس الصليبية دون التعرض لأحوال المملكة الصليبية.

وانظر :

H.E. Mayer, The Concordat of Nablus, in *JEH* 33 (1982), pp. 531-43.

(٣) WT, 563-4.

(٤) Ibid., p. 563.

(٥) Cerbanus Cerbani, Translatio mirifici martyris Isidori a chio insula in civitatem venteam in *RHC Oc*. 5, pp. 322-3.

(٦) J.C. Mansi, ed., Sacrorum Consiliorum nova et amplissima Collectio (Paris 1901-1927) xxi, p 261.

(٧) وكذلك اعتبره كل من براور وجان ريشار "برلمانا" بينما اعتبره لامونـــــت اجتماعا للمحكمة العليا يرأسها الملك، ومجلسا كنسيا الـــذى كـــان يرأســـة البطريرك. أنظر

Mayer, op. Cit., p. 53; J. Prawer, Crusader Institutions (Oxford, 1980), p. 15; J. Richard, The Latin kingdom of Jerusalem , Trans. J. Shirlet, 2 vols. Europe in the Middle Ages: Selected Studies, 2 (Amsterdam, 1979), p. 68; J.L. La Monte, Feudal Monarchy in the Latin Kingdom of Jerusalem (1100 To 1291) (Cambridge, 1932), p.9.

(٨) William of Tyre, vol. 1,pp. 535-536.

(٩) Ibid., vol. 1, p. 536.

(١٠) Fulcher of Charters, *Gesta Francorum Iherusalemt* . Frances Rita Rayan as A History of the Expedition to Jerusalem, Tennesse, 1969, p. 225; Albert d Aix, Historia Hierosolymitana, in *RHC Oc* 5, p. 706.

(١١) Fulcher of Chartres, pp. 210-218-219; William of Tyre, vol. I, p. 535.

(١٢) Fulcher of Chartres, pp. 218-219.

(١٣) Daniel, Russian abbot, «The Pilgrimage of the Russian abbot Daniel in the Holy land», trans. C.W. Willson, in PPTS., 4. (London, 1888).

وقد رجعنا للترجمة العربية لهذا الكتاب. أنظر :

-دانيال الراهب: رحلة الحاج الروسي دانيال الراهب في الديـــار المقدســة، ترجمة سعيد البشاوى وداود إسماعيل أبو هديـــة، عمــان ١٩٩٢م. ص٦٨، ١٠٨. راجع أيضا :

J. Prawer, «Agricultural Conditions in the Crusader states», in *A History of the Crusades*, ed. Kenneth M. Setton, 6 vols. (Madison, 1989), 5, p. 262.

(١٤) سعيد عبد الفتاح عاشور: الحركة الصليبية صفحة مشرقة في تاريخ الجـــهاد العربي في العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ؛ محمد محمـــد مرســى الشيخ: الجهاد المقدس ضد الصليبيين حتى ســـقوط الرهـــا، الإســكندرية ١٩٧٤م، ص٩،٥٥.

(١٥) Chron. Anon. Syr., p.86.

(١٦) William of Tyre, vol. 1, pp. 523-4.

(١٧) Fulcher of Chartres, pp. 225-6

(١٨) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ، ١٢جـ، القاهرة ١٣٠١هـ ، جـ ١٠، ص ٢٩-٢٣٠

(١٩) ابن الأثير : المصدر السابق، جـ ١٠، ص ٢٣٥.

(٢٠) William of Tyre, Vol. I,p. 528.

(٢١) ابن القلاسى: ذيل تاريخ دمشق، بيروت (مطبعة الآباء اليسوعيين) ١٩٠٨م، ص١٩٩-٢٠٠؛ ابن العديم: زبدة الحلب من تاريخ حلب، ٣جـ، تحقيـــق سامى الدهان، دمشق ١٩٥١م، ج٢،ص١٨٧-١٨٩. راجع ايضا:

Walter the Chancellor, «Bella Antiochena, in *RHC Oc.*, Vol. 5, pp.101ff; William of Trye, vol. 1, pp. 530-1.

(٢٢) ابن العديم : المصدر السابق ، ج٢،ص١٩٢-١٩٦. راجع أيضا

Walter the Chancellor, op. cit., p. 120-122.

(٢٣) بعد موقعة ساحة الدم. اجتمع بولدوين مع نبلاء إنطاكية اللاتين وبطريـــرك كنيستها برنارد وتقرر أن يتولى الملك الوصاية على إنطاكية حـــتى وصـــول

بوهيمند الثاني من العرب . وفى هذا الاجتماع تقرر أيضا أن يبعث الفرنـــج بطلب المساعدة من الغرب. التى نتج عنها وصول الأسطول البندقى فى عـــام ١١٢٣م ومساعدته للفرنج في الاستيلاء على صور فلا عام ١١٢٤م. أنظر :

Fulcher of Chartres, p. 231; CF. also J. Riley-Smith, «The Venetian Crusade of 1122-4», in *the Italian communes in the Crusading kingdom of Jerusalem* eds. G Airaldi and B.Z kedar (Genoa, 1986), p. 340; J. Phillips, «*Defenders of the Holy land*» (Oxford, 1998), p. 14.

(٢٤) William of Tyre, vol. 1, pp. 424-7. CF. also, Steven Runciman,«A History of the Crusade», 2 vols. (Cambridge, 1968), vol. 2, pp. 156-8.

(٢٥) Ibid., vol. 2, pp. 519-21.

(٢٦) Fulcher of Chartres, 226 .

(٢٧) Ibid., pp. 228-9.

(٢٨) "Le liver au roi" in *RHC Lois*, Vol. I, pp. 616-617. CF. also, kingdom P.W. Edbury, «The baronial coinage of the Latin of Jerusalem«, in Coinage in the Latin East, ed. P.W. D.M. Metcalf. (Oxford, 1980), pp. 66-9; J. Edbury and Riley-Smith, «Further Thoughts on Baldwin II's établissement on the Confisication of Fiefs», in *CS*, pp.176-180.

(٢٩) William of Tyre, Vol. I,p. 536.

(٣٠) Mansi, xxi, C. 2, 263

(٣١) Mansi, xxi, C. 1, 263

(٣٢) Mansi, xxi, C. 2, 263.

(٣٣) Mayer, op. cit., p. 539.

(٣٤) H. Mayer, «*The Crusades*» (Oxford, 1972).

وقد رجعنا للنسخة العربية لهذا الكتاب ، أنظر

هانز ماير: تاريخ الصليبية، ترجمة وتعليق، عماد الدين غانم، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا ١٩٩٠م، ص ٢٥١

(٣٥) Mansi, xxi, C. 1, 263

(٣٦) Mansi, xxi, CC. 2,3,263.

(٣٧) Mayer, The Concordat, op. cit., p. 534; J. Parwer, «*The Latin Kindom of Jerusalem*» (London, 1972), p. 337; B. Hamilton, «*The Latin church in the crusalder satated; the secular church*», (London, 1980), p. 145

(٣٨) RRH, no. 40, p. 7.

(٣٩) RRH, nos. 67,74-75 pp.15,17.

(٤٠) RRH, no. 67, pp. 14-15, no. 74-75, pp.16-17, CF. Also, Mayer, op. cit., p. 541.

(٤١) J. Richard, op. cit., p. 107.

(٤٢) يقع على مسافة ٥٢,٥ كيلو متر غربي بحيرة طبرية. أنظر: دانيال الراهـــب، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٤٣) RRH. no. 36, pp. 5-6.

(٤٤) RRH, no. 51, p. 10.

تحمل الوثيقة الـــتي تتضمـــن نص الاتفاقية بين بوهيمنـــد وديـــر القديـــس سلفادور بجبل طابور تاريـــخ ٢٥ مـــارس /٣١ أغســـطس ١١٠٠م. ولمـــا كان الملك بولدوين لو يكن قد وصـــل مـــن الرهـــا بعـــد ليتسلـــم مقـــاليد حكـــم مملكـــة بيـــت المقـــدس الصـــليبيـــة إلا فـــي ٩ نوفمـــبر مـــن نفـــس العـــام وتـــوج ملكـــاً في ١١ نوفمـــبر. فمـــن المؤكـــد أن تنكـــرد قـــد عقـــد الاتفاقيـــة مـــع الـــدير قبـــل وصـــول بولـــدوين. وأكـــد بولدوين الوثيقة بعد ذلك. فى ٣١ أغسطس من عام ١١٠٦م.

راجع أيضاً: سعيد البيشاوى: الممتلكات الكنيسة في مملكـــة بيـــت المقـــدس الصليبية، الإسكندرية، ١٩٩٠م، ص١٨٩-١٩٠.

(٤٥) Fulcher of Chartres, pp. 222-3; William of Tyre, vol. 1, pp. 518-9; Albert d'Aix, op . cit., pp. 606-609.

(٤٦) Fulcher of Charters, pp. 225; William of Tyre, vol. 1, pp.520.

(٤٧) Fulcher of Charters, p. 232.

(٤٨) William of Tyre, vol. 1, p. 520.

(٤٩) ما من بطريرك تولى منصبه في كنيسة بيت المقدس إلا وانتهى أمره بالعزل بعد وقوع خلافات بينه وبين الملك بولدوين الأول. وكثيراً ما انتصر بولدويـــن. وعن علاقة الملك بالبطارقة أنظر:

Hamilton, «*The Latin Church*», pp. 55-58, 61-63, 67-68.

راجع أيضاً: سعيد البيشاوى: الممتلكات الكنيسة، ص ١٠٧-١٢٩.

(٥٠) كل النقائص التى التصقت بالبطريرك أرنولف أوردها وليم الصورى وحـــده. وقد اتخذ موقف الرفض والعداء من البطريرك على طول الخط. أنظر .

William of Tyre, vol. 1, pp. 489, 505-6. CF. Also; J. Richard, «*The political and Ecclesiastical Organization of the Crusader States*», in Setton, vol. 5, pp. 61, 237; P.W. Edbury and J. Row, «*William of Tyre: Historian of the Latin East*» (Cambridge, 1988), p. 112.

(٥١) William of Tyre, vol. 1, p. 520.

(٥٢) Fulcher of Charters, pp.237-8;William of Tyre, vol. 1, p. 522.

راجع أيضاً : هايتز ماير: تاريخ الحروب الصليبية ، ص ١٢١.

(٥٣) هذا ما أعلنه كل من البابا أوربان الثاني، والبابا إيوجنيوس الثالث، وسار على نهجهم كل دعاة الحروب الصليبية في الغـــرب واصبـــح تعبـــير reissio peccatorum «غفران الذنوب» شائعا في خطابات هؤلاء. أنظر الترجمـــة الإنجليزي لهذه الخطابات في :

Louise and J. Rilcy-Smith, (eds.) «*The Crusades: Idea and Reality*» (London, 1981), pp. 37-53,57-59.

(٥٤) Marshal, W. Baldwin,«*Western Attitude towards Islam*», in *CHR*, vol. xxvll, n.y, p. 405.

وعن تطور فكرة الحرب المقدسة في غرب أوروبا وارتباطـــها بـــالحروب الصليبية، راجع: قاسم عبده قاسم : الخليفة الأيديولوجية للحروب الصليبية، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ١١ وما بعدها.

(٥٥) J. Riley, Smith, «*What were the Crusades*» (New Jersey, , 1977), pp. 54-62.

وعن تتطور مفهوم الغفران عند الصليبين راجع البحث الشـــامل الـــذي أجراه الدكتور قاسم عبده قاسم في هذا الصدد. أنظر: قاسم عبده قاســـم: ماهية الحروب الصليبية، سلسلة عالم المعرفة، منشورات المجلـــس الوطـــني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العـــدد ١٤٩، الكويـــت ١٩٩٠م، ص ٢٨-٣٤.

(٥٦) James A. Brundage, «Prostitution, Miscegenation and sexual Purity in the First Crusade», in *CS*, p. 57-62.

(٥٧) Fulcher of Charters, p. 85.

(٥٨) «Historia et gesta ducis Godfrid», in *RHC Oc.*, Vol. 5, p. 466.

(٥٩) Guibert de Nogent, «Historia que dictur Gesta Dei per Francos», *in RHC. Oc.*, vol. 1,p. 181.

(٦٠) Albert d'Aix, op. cit., pp. 370-371.

(٦١) ريموناجيل: تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس، ترجمة وتعليق، حســـن عطيـــة، الاسكندرية ١٩٩٠م، ص ١٢٠؛مجهول: أعمال الرنجة وحجاج بيت المقـــدس، ترجمة حسن حبشي، القاهرة، ١٩٨٥م، ص٨١. راجع أيضاً:

Robert Monachus, «*Historia Ecclesiastica*», ed. M. Chibnall, 6 vols. (Oxford, 1969), vol. 5, p. 98.

(٦٢) ريموناجيل: تاريخ الفرنجة، ص ١٤٣.

(٦٣) Albert d'Aix, op. cit.,p. 416.

(٦٤) Mansi, xxi, C.4,263.

(٦٥) Mansi, xxi, C. 5, 263.

(٦٦) راجع ايضاً: أسامة ابن منقذ: كتاب الاعتبار، تحقيق فيليب حتى، الولايـــات المتحدة الأمريكية، برنستون ١٩٣٠، ص ١٧٤.

(٦٧) Mansi, xxi, C.6, 264-264.

(٦٨) كانت للبطريرك هرقل علاقات غرامية مثيرة للدهشة. وخاصة مع باشـيا دى ريفيرى Pasque de Riveri زوجة فرنجـــي صـــاحب حـــانوت فى نابلس، التي هام بها البطريرك حبا، وجعلها تأتيه الى بيت المقدس أكثر مـــن مرة وبقيت عنده أكثر من خمسة عشر يوماً في إحدى زياراتها لـــه. وبعـــد موت زوجها استقدمها البطريرك إلى بيت المقدس واشترى لها بيتاً وجعلـــها تقيم بالقرب منه. أنظر:

«Estoire d'Eracles», in *RHC Oc.*, vol. P. 60. CF. Also, B. Z. Kedar, «The Patriarch Eraclius», in *Outermer*, pp. 180-183.

(٦٩) وشاهد هذه البيوت مؤرخو الحملة الصليبية الثالثة.

«Itinerarium Peregrinorum et gesta regis Ricardi», ed. W. Stubbs, in *RS* (London, 1865) pp. 248,283-6; Ambroise, «*The Crusade of Richard Lion-Heart*», trans. H. J. Hubert (New Yourk, 1928), pp. 233,277-278.

(٧٠) Mansi, xxi, C.7,264.

(٧١) أنظر ما سبق ، ص١٣.

(٧٢) Guibert Nogent, op. Cit., p. 133.

(٧٣) Mansi, xxi, C. 8, 264.

(٧٤) Mansi, xxi, C. 9, 264.

(٧٥) Mansi, xxi, C. 10, 264.

(٧٦) Mansi, xxi, C. 11, 264.

(٧٧) ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ٢٢٠، ٢٢٤-٢٢٥، ٢٣٢-٢٢٣؛ ابـــن العديم: زبدة الحلب، جـــ٢، ص ١٤١، ١٤٢؛ ابن الأثير: الكامل، جـــــ١٠، ص١١٥-١٣٥، مجهول: أعمال الفرنجة، ص١٢٠؛ ريموندأجيل: تاريخ الفرنجـــة، ص ١٦٩،٢٤٧.

(٧٨) ابن القلانسى: المصدر السـابق، ص ٢٣٦-٢٣٧، ٢٧٣، ٢٤٣، ٢٦١-٢٦٢؛ ابن الأثير: المصدر الســـابق، جـــ١٠، ص١٠١، ١٩٧-١٩٨، ٢٠٢، ٢٦٣-

٢٦٥؛ العظيمـــى: تاريخـــه، نشرة كلود كاهن (بالعربية) فى الجريدة الآســيوية.
أنظر:

Al-Azimi, «Chronique», ed., C. Cahen, in *JA*, tom. ccxxx, 1938, p. 380.

راجع أيضاً: جوزيف نسيم يوسف: معــركة حطــين، خلفياتها ودلالاتهـــا، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الأول، الكويت ١٩٨٩م، ص٢٤٥.

(٧٩) H. Mayer, «*Latins, Muslims and Greeks in the Latin Kingdom of Jerusalem*», in History, vol. 63 (1978), pp. 175-92P J. Prawer, «*Social classes in the Latin Kingdom of Jerusalem: the Minorities*», in Setton, vol. 5, pp. 61-66.

(٨٠) Guibert de Nogent, op. cit.,p.133.

(٨١) Albert d'Aix, op. cit.,pp.327-328.

(٨٢) Fulcher of Charters, p. 271.

(٨٣) Albert d'Aix, op. cit., p. 361.

William of Tyre, vol. 1, pp. 415-16, 522; vol. 2, pp. 344-5. CF. also,Runciman, op. cit., vol. 1, pp. 208-9; vol. 2, pp. 36,292, 377.

(٨٤) Mansi, xxi, C. 12,264. CF. also, J. Brundage, op. cit., p. 60.

(٨٥) Mansi, xxi, C. 13, 264. CF. also, J. Brundage, op. cit., p. 61.

(٨٦) Mansi, xxi, C. 14, 264.

(٨٧) Mansi, xxi, C. 15, 264. CF. also, J. Brundage, op. cit., p. 60.

(٨٨) أسامة ابن منقذ: كتاب الاعتبار، ص١٨٠، ابن جبـــير: الرحلـــة، بـــيروت ١٩٨١م، ص٢٤٧-٢٤٨، ٢٥١-٢٥٣، راجع أيضاً:
J. Parwer, «*Social Classes*», pp. 61 FF.

(٨٩) B.Z. Kedar, «*Ecclesiastical Legislation in the Kingdom of Jerusalem*» *in CS.*, p. 226.

(٩٠) B.Z. Kedar, op. cit., p. 226.

(٩١) B.Z. Kedar, «*Crusade and Mission, European Approaches toward the Muslims*» (Princeton, 1984), pp. 76-8, 146-51, 212-15.

(٩٢) B.Z. Kedar, «*Ecclesiastical legislation*», p. 226.

(٩٣) J. Brundage, «*prostitution*», p. 61.

(٩٤) Mansi, xxi, C.16,264.

(٩٥) Runciman, op. cit., vol.2,317-18

(٩٦) Jaques de Vitry, «*History of Jerusalem*», ed. A. Stewart, in PPTS, vol. Xi, pp. 64-65.

(٩٧) Mansi, xxi, C.18,264.

(٩٨) Mansi, xxi, C. 19,264-265.

(٩٩) Mansi, xxi, C. 20,21,265.

(١٠٠) ريموندا جيل : تاريخ الفرنجة ، ص ٩٠-٩١، ١٦٦، ٢٣٧-٢٣٨.

(١٠١) Fulcher of Charters, p. 219

(١٠٢) Mansi, xxi, C. 23, 266.

(١٠٣) Mansi, xxim C. 24,266.

(١٠٤) Mansi, xxi, C. 25, 266.

(١٠٥) ماير: تاريخ الحروب الصليبية، ص١٢١.

(١٠٦) Mansi, xxi, C. 22, 265.

(١٠٧) مجهول: أعمال الفرنجة، ص ٩٢؛ ريموا ندجيل: تـــاريخ الفرنجـــة، ص ١٠٦، ١٤٣؛ راجع أيضاً:

Orderic Vitalis, «*Historia*», vol. 5, pp. 105,164-8,178. Guibert of Nogent, «*Gesta Dei*», p. 205.

(١٠٨) جوانفيل: القديس لويـــس، حياتـــه وحمـــلاته على مصر والشام، نرجمـــة حســـن حبشى، القاهرة ١٩٦٨م، ص ٢٦٦.

(١٠٩) Fulcher of Charters, pp. 232-3, William of Tyre, vol.1, pp. 536-7;

ابن العديم: زبدة الحلب، جـــ٢، ١٩٥-١٩٦؛ ابن القلانسى: ذيل تـــاريخ دمشق، ٢٠٢.

(١١٠) Fulcher of Chartres, pp. 234-5, William of Tyre,vol. 1, pp. 538-9.

(١١١) Walter the Chancellor, «*Bella Antiochina*»,pp.131-2;Fulcher of Chartres, pp. 235-7.

(١١٢) ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ٢٠٩. راجع أيضا :

Fulcher of Chartres, p. 240; Mathew of Edessa, «*Chronicle*», in *RHC Doc Arm*, vo. 1, pp. 132-133.

(١١٣) وقع بولدوين أسيراً لدى بلك ابن شقيق إيلغـــازى الأرتقـــى فى ١٨ أبريـــل ١١٢٣م/١٩صفر ٥١٩ هـــ. أنظر: ابن القلانسى : ذيل تـــاريخ دمشـــق، ص٢٠٩ . راجع أيضاً

Fulcher of Chartres, p. 240; William of Tyre, vol. 1, pp. 540-1; Mathew of Edessa, p. 132- 133.

(١١٤) William of Tyre, vol. 1, pp. 553,556

(١١٥) Fulcher of Charters, p. 232, William of Tyre, vol. 1, pp. 537-8.

(١١٦) بعد استيلاء الصليبين على مدينة بيت المقدس بفترة وجيزة، منـــح جودفـــرى حاكم مملكة بيت المقدس الصليبية، منح كنيسة القيامة إحدى وعشرين قريـــة في حدود المدينة إلى جانب جميع مخابز بيت المقدس عدا ثلاثة مخابز، اثنان منـها للضيافة، والثالث للدير البندكتى المعروف باسم القديسة مـــريم St. Maria Latina . وقد قدمت هذه المنحة للكنيسة أثناء تولى أرنولـــف مـــالكورون بطريركية بيت المقدس عام ١٠٩٩م/١٩٢ هـــ، قبل عزلة من منصبة بعد عـدة أشهر. أنظر: سعيد البيشاوى الممتلكات الكنسية، ص ١٤٢.

(١١٧) Mayer, op. cit., 541.

(١١٨) William of Tyre, vol. 1, p. 536.

(١١٩) Ibid., vol. 2, pp. 313 ff.

وكانت هذه الحملة الثالثة التى يحاول بها عمورى الاستيلاء على مصر قبـــل أن تسقط فى ايدى نور الدين محمود. وكانت فى يناير ١١٦٧م/ربيع ثـــان ٥٦٢ هـــ. عن أحداث هذه الحملة وظروفها. أنظر : ابـــن الأثـــير : الكـــامل فى التاريخ، جـــ١١، ص١٤٥-١٤٧؛ ابو شامة: كتاب الروضتـــين فى اخبـــار الدولتين النورية والصلاحية، جزءان فى مجلد واحد، القـــاهرة ١٢٨٧-١٢٨٨ هـــ، جـــ١، ص ١٤٢-١٤٧؛ ابن واصل: مفرج الكروب فى أخبـــار بـــنى أيوب، ٣جـــ، تحقيق جمال الدين الشـــيال، القـــاهرة، ١٩٦٠م، ص ١٤٨-١٥٢.

(١٢٠) كان صلاح الدين قد حقق نجاحات كبيرة في إقليم الجزيرة، حيـــث أخضـــع لسلطته مدن الرها ولرقة وسروج ونصيبين وسنجار تمهيدا لإخضاع الزنكيـــين في حلب والموصل حتى يتفرغ للصليبيين تمام بعد أن يحيط بأملاكهم من كـــل

جانب، وفتح صلاح الديـــن حلـــب ليكمـــل حصـــاره لهـــم وذلـــك في ١١٨٢م/٥٧٩ هـــ. أنظر ، ابن العديم زبدة الحلب ، جـــ٢، ص ٦٢-٦٣؛ مؤرخ مجهول: البستان الجامع تواريخ الزمـــان نشـــره كلـــود كـــاهن: C. Cahen,"Un chronique Syrien de VI^e siecle" in *BEO*, vol. 8, p. 144.

(١٢١) William of Tyre, vol. 2, pp. 486-489.

راجع أيضا: حسين عطية: عشر صلاح الدين وأصوله التاريخيـــة فى غـــرب أوروبا ومملكة بيت المقدس الصليبية، مجلة المؤرخ المصري، يصدرهـــا قســـم التاريخ-جامعة القاهرة-العدد السادس ١٩٨٩، ص١٢٣ وما بعدها.

(١٢٢) William of Tyre, vol. 1, pp. 525-6.

(١٢٣) Edbury and J. Row, "*William of Tyre*", pp. 105-6.

(١٢٤) Mayer, op. cit., p. 542.

(١٢٥) Hamilton, "The Latin Church", p. 65.